

تقرير حقوق الإنسان في اليمن لعام 2019

الملخص التنفيذي

اليمن جمهورية ذات دستور ينص على وجود رئيس، وبرلمان، وسلطة قضائية مستقلة. اختارت الأحزاب الحاكمة والمعارضة نائب الرئيس عبد ربه منصور الهادي عام 2012 كمرشح وحيد متفق عليه للرئاسة. وأكد ثلثا الناخبين المؤهلين في البلاد عبد ربه منصور هادي رئيساً للبلاد لفترة رئاسية مدتها سنتين. في عام 2014، احتلت قوات الحوثي المتحالفة مع القوات الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح العاصمة صنعاء، مما أشعل نزاعاً أهلياً بين قوات الحوثيين وحكومة الجمهورية اليمنية استمرت طوال العام.

أصبح الجهازان الرئيسيان المسؤولان عن أمن الدولة وجمع المعلومات الاستخبارية، وهما جهاز الأمن السياسي وجهاز الأمن القومي، تحت سيطرة الحوثيين عام 2014، على الرغم من أن الهيكلة والعمليات الخاصة بالجهازين قد استمرت على ما يبدو على نفس المنوال. عينت حكومة الجمهورية اليمنية موظفين في كل من جهاز الأمن السياسي وجهاز الأمن القومي في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وبموجب القانون، يتبع جهاز الأمن السياسي وجهاز الأمن القومي وزير الداخلية أولاً ثم الرئيس، ولم تكن جهود التنسيق بين جهاز الأمن السياسي وجهاز الأمن القومي واضحة.

أما دائرة البحث الجنائي التابعة للشرطة فهي مسؤولة أمام وزير الداخلية ونفذت معظم عمليات التحقيق الجنائي واعتقال المطلوبين. وكانت قوات الأمن الخاصة شبه العسكرية تابعة لوزارة الداخلية، وكذلك كانت وحدة مكافحة الإرهاب. أشرفت وزارة الدفاع على وحدات لقمع القلاقل المدنية وللمشاركة في النزاعات المسلحة الداخلية. لم تحتفظ السلطات المدنية بالسيطرة الفعالة على قوات الأمن. سيطر الحوثيون على معظم أجهزة الأمن القومي في أجزاء من شمال البلاد وبعض مؤسسات الدولة السابقة. قلصت التأثيرات القبلية والحزبية والطائفية المتنافسة من سلطة حكومة الجمهورية اليمنية، كما شوهد في أب/أغسطس عندما استولت قوات الحزام الأمني، الممولة من الإمارات العربية المتحدة، والتي تحالف أكثرها مع المجلس الانتقالي الجنوبي الانفصالي، على عدن وعدة محافظات جنوبية أخرى.

أرغم انقلاب الحوثيين حكومة الجمهورية اليمنية على توقيع اتفاق سلام برعاية الأمم المتحدة عام 2014 يدعو إلى "حكومة وحدة وطنية". استقالت حكومة الجمهورية اليمنية بعد استيلاء قوات الحوثيين المتحالفة مع حزب المؤتمر الشعبي العام، الذي ينتسب إليه الرئيس السابق علي عبد الله صالح، على القصر الرئاسي في 2015. ثم حلت قوات الحوثيين البرلمان، واستبدلته باللجنة الثورية العليا. هرب الرئيس عبد ربه منصور هادي من الإقامة الجبرية ولجأ إلى عدن حيث أعلن أن جميع الإجراءات التي اتخذتها قوات الحوثي

في صنعاء غير دستورية، وأكد موقفه كرئيس، وتعهد بدعم مبادئ مؤتمر الحوار الوطني لعام 2014، ودعا المجتمع الدولي لحماية العملية السياسية في البلاد.

بعد أن شنت قوات الحوثيين هجوماً في جنوب اليمن ودخلت عدن عام 2015، لجأ عبد ربه منصور هادي إلى المملكة العربية السعودية، ثم شكلت المملكة العربية السعودية تحالفاً عسكرياً أطلق عملية "عاصفة الحزم" بناء على طلب حكومة الجمهورية اليمنية. انتهت محادثات السلام في الكويت عام 2016 بين الحوثيين وحكومة الجمهورية اليمنية بدون إحراز تقدم. في عام 2017، قتلت قوات الحوثيين الرئيس السابق علي عبد الله صالح بعد أن أعلن انفصاله عن الحوثيين ورحب بالتعاون مع التحالف. في كانون الأول/ديسمبر 2018، أسفرت المحادثات المباشرة بين حكومة الجمهورية اليمنية والحوثيين التي رعتها الأمم المتحدة في السويد إلى التوصل لاتفاقيات بشأن وقف إطلاق النار داخل مدينة الحديدة وحول ميناءها، وكذلك بشأن تبادل الأسرى ومعالجة الأوضاع الإنسانية في تعز. لم تنفذ هذه الاتفاقيات على نحو فعال؛ إذ استمرت الأعمال العدائية طوال العام، بما في ذلك هجمات شنها الحوثيون بطائرات بدون طيار وبالهجمات الجوية للتحالف.

شملت المشاكل الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان ما يلي: عمليات القتل التعسفية أو غير القانونية، بما في ذلك الاغتيالات السياسية؛ وحالات الاختفاء القسري؛ والتعذيب؛ والاعتقال والاحتجاز التعسفي؛ وظروف السجن القاسية والمهددة للحياة؛ والسجناء السياسيين؛ والانتهاكات التعسفية على حقوق الخصوصية؛ وتجريم التشهير؛ والرقابة؛ وحجب مواقع الإنترنت؛ والتدخل الكبير في حرية التجمع وتكوين الجمعيات والانتساب إليها؛ وعدم قدرة المواطنين على اختيار حكومتهم من خلال انتخابات حرة ونزيهة؛ ونقشي الفساد؛ وتجنيد واستخدام الأطفال كجنود؛ وانتشار إساءة معاملة المهاجرين، وتجريم السلوك الجنسي المثلي بالتراضي بين البالغين.

ظل إفلات مسؤولي الأمن من العقاب يمثل مشكلة، ويرجع ذلك جزئياً لأن الحكومة مارست سلطة محدودة، وإلى عدم وجود آليات فعالة للتحقيق في الانتهاكات والفساد ومقاضاة مرتكبيها. اتخذت حكومة الجمهورية اليمنية خطوات للتحقيق مع المسؤولين الذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان ومقاضاتهم ومعاقبتهم، لكن كانت قدرتها محدودة بسبب الحرب الأهلية المستمرة. أدت سيطرة الحوثيين في المؤسسات الحكومية في الشمال إلى تقلص شديد في قدرة حكومة الجمهورية اليمنية على إجراء التحقيقات.

ارتكبت الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما فيهم قوات الحوثيين والميليشيات القبلية، والعناصر الانفصالية المتشددة، وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، والفرع المحلي لتنظيم داعش انتهاكات واسعة في ظل إفلات من العقاب. وأسفرت الغارات الجوية للتحالف الذي تقوده السعودية عن سقوط ضحايا مدنيين وألحقت أضرار في البنية التحتية.

القسم 1. احترام كرامة الشخص، بما في ذلك عدم تعريضه إلى أي مما يلي:

أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي وغير ذلك من عمليات القتل غير المشروع أو ذات الدوافع السياسية

وردت تقارير عديدة عن ارتكاب عناصر حالية أو سابقة من قوات الأمن أعمال قتل تعسفية أو غير مشروعة. استمرت عمليات القتل ذات الدوافع السياسية على يد الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك قوات الحوثيين والعناصر الانفصالية المتشددة والجماعات الإرهابية والمتمردة التي ادعت الانتماء إلى تنظيم القاعدة في جزيرة العرب بشكل كبير خلال العام (يرجى مراجعة القسم 1.ز).

في تموز/يوليو، أفادت منظمة العفو الدولية أن المحكمة الجزائية المتخصصة التي يديرها الحوثيون قضت بإعدام 30 من الأساتذة الجامعيين والشخصيات السياسية من حزب الإصلاح السني على أساس ما وصفته منظمة العفو الدولية بأنه تهم ملفقة بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير. وكان من بين هؤلاء الثلاثين يوسف البواب، وهو أستاذ جامعي وشخصية سياسية. وكان قد اعتقل منذ عام 2016 وورد أنه تعرض للتعذيب، والإخفاء القسري، وتأخير إجراءات المحاكمة، ومحاكمة غير عادلة. وكان يفتقر إلى إمكانية الحصول على الرعاية الطبية المناسبة وإلى الاستشارة القانونية، واحتجز بمعزل عن العالم الخارجي منذ شهر نيسان/أبريل. ومع حلول تشرين الثاني/نوفمبر لم يتم تنفيذ حكم الإعدام.

في أيلول/سبتمبر، أفادت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن قرابة 90 شخصاً اغتيلوا في حوادث إطلاق نار أو في انفجارات في عدن والمحافظات المجاورة على أيدي المجلس الانتقالي الجنوبي، وقوات الإمارات العربية المتحدة، وجماعات أخرى تابعة بين تشرين الأول 2015 إلى أيار/مايو.

وبحسب فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين لدى الأمم المتحدة بشأن اليمن (فريق الخبراء)، استهدف قناص حوثي بتاريخ 5 حزيران/يونيو فتى يبلغ من العمر 13 سنة بالقرب من مصدر للمياه في تعز وقتله عمداً. خلص الفريق إلى أنه بالنظر إلى دقة السلاح والموقع والتوقيت، فإن القناص استهدف الفتى عمداً.

ب. الاختفاء

وردت تقارير عن حالات اختفاء واختطاف بدوافع سياسية لأفراد مرتبطين بأحزاب سياسية، ومنظمات غير حكومية، ومنافذ إعلامية تنتقد قوات الأمن الحكومية وحركة الحوثيين (يرجى مراجعة القسم 1.ز). احتجز

الحوثيون وحلفائهم في بعض الأحيان أفراد الأسرة المدنية لمسؤولي الأمن الحكوميين. كما استهدف الحوثيون الأجانب واحتجزوهم، بما فيهم أولئك الذين يُعتقد أنهم يعملون في البعثات الدبلوماسية الأجنبية.

من 1 شباط/فبراير إلى 31 تموز/يوليو، وثقت اللجنة الوطنية الحكومية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان 374 قضية اعتقال تعسفي واختفاء قسري ارتكبتها أطراف النزاع المختلفة. ونسبت اللجنة الوطنية الحكومية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان أغلبية هذه القضايا (332) إلى الحوثيين. كما أفادت منظمة هيومان رايتس ووتش خلال العام بأن الحوثيين استمروا في عمليات الاعتقال التعسفي والاختطاف (يرجى مراجعة القسم 1.ز).

وثق فريق خبراء الأمم المتحدة أن قوات الحوثيين استخدمت خلال العام الاختفاء القسري كشكل من أشكال العقاب. ورد أنه بعد أن ندد معتقل بإساءة معاملته ومعاملة زملائه خلال جلسة استماع عامة للمحكمة في 2 نيسان/أبريل، اختفى قسراً لأطول من شهر وتغيب عن جلسته التالية في المحكمة.

في تموز/يوليو، أفادت لجنة حماية الصحفيين أن قوات الأمن التابعة لمحافظة المهرة اعتقلت الصحفي المستقل يحيى السواري الذي حاول مقابلة جرحى مدنيين أصيبوا بجراح من قبل القوات المدعومة من السعودية في المنطقة. وقيل إن السواري فر من الأسر في 27 آب/أغسطس بعد أم أمضى 56 يوماً قيد الاحتجاز.

ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

يحظر الدستور التعذيب وسائر الانتهاكات والإساءات. ورغم أن القانون لا يتضمن تعريفاً شاملاً للتعذيب، إلا أن هناك مواداً قانونية تنص على أحكام بالسجن تصل إلى 10 سنوات عقاباً على أعمال التعذيب.

استمرت الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان في التبليغ أن أعمال التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة كانت شائعة في مرافق الاحتجاز التي سيطر عليها كل من الحوثيين والإماراتيين، وحكومة الجمهورية اليمنية. لمزيد من المعلومات يرجى مراجعة القسم 1.ز. الإيذاء البدني والعقاب والتعذيب.

وفقاً لفريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة، تم الإبلاغ عن التعذيب والعنف الجنسي في معتقل البريقة الذي تسيطر عليه قوات الإمارات العربية المتحدة والقوات التابعة لها، وفي مراكز جهاز الأمن السياسي الذي يسيطر عليه الحوثيون، وفي جهاز الأمن القومي. تم معاملة المعتقلين بوحشية في هذه المرافق جميعها، بما في تعرضهم لعمليات الجلد، والضرب، والصعق بالصدمات الكهربائية، وعمليات إعدام وهمية. كما وردت أنباء عن عمليات الحبس الانفرادي والعنف الجنسي المفرط في معتقل البريقة.

أكد محققو الأمم المتحدة 37 حالة عنف جنسي ارتكبتها أفراد من قوات الحزام الأمني ومن حكومة الجمهورية اليمنية ما بين عامي 2016 و2019. في آذار/مارس، أبلغت منظمة العفو الدولية عن ثلاثة حالات اغتصاب للأطفال، بما فيهم أطفال لا تتجاوز أعمارهم ثمانية سنوات، بالإضافة إلى حالة رابعة من التهديد باغتصاب الأطفال، ارتكبتها مليشيات متحالفة مع التحالف الذي تقوده السعودية. وفقاً لتقارير متعددة صادرة عن منظمات غير حكومية، استخدم الحراس اليمنيون الذين يشغلون مراكز احتجاج يزعم أنها تدار من قبل قوات موالية للإمارات العربية المتحدة التعذيب الجنسي والإذلال "لكسر" [مقاومة] السجناء. نفت الإمارات العربية المتحدة أي تورط لها في تعذيب السجناء.

ذكر فريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة أيضاً أن الحوثيين استخدموا الاغتصاب والعنف الجنسي ضد المعتقلين كأسلوب استجواب.

الأوضاع في السجون ومراكز الاعتقال

كانت أحوال السجون سيئة وتهدد حياة السجناء ولم تستوف المعايير الدولية. مارست حكومة الجمهورية اليمنية سيطرة محدودة على مرافق السجن. وفي السنوات الماضية، حدد المسؤولون الحكوميون والمنظمات غير الحكومية المشاكل في السجون المركزية البالغ عددها 18 والسجون الاحتياطية البالغ عددها 25 (تُعرف أيضاً بمراكز الاحتجاز قبل المحاكمة) بأنها: الاكتظاظ، ونقص التدريب اللائق لضباط السجون ومرافق الاحتجاز، والأوضاع الصحية المتردية، وعدم التمكن من استخدام نظام المحاكم بشكل واف لتحقيق انتصاف عادل، ودمج النزلاء الذين بانتظار المحاكمة مع السجناء الذين تمت إدانتهم، ونقص الإدارة الفعالة للقضايا، وانعدام التمويل الكافي، وتدهور البنية التحتية في السجون. وبسبب عدم توفر الأماكن المخصصة، احتجزت السلطات السجناء من ذوي الاحتياجات الخاصة الجسدية أو الذهنية مع بقية السجناء. أفادت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن ظروف مرافق الاحتجاز تدهورت، بما في ذلك الاكتظاظ، والمباني المتضررة، ونقص الغذاء والدواء.

كما أدارت القبائل التي تقطن المناطق الريفية مراكز احتجاز "خاصة" غير مرخص بها تعمل وفقاً لنظام العدالة القبلية التقليدية. وضع شيوخ القبائل أحياناً أفراد القبائل "مصدر المشاكل" في سجون خاصة، كانت أحياناً مجرد غرف في بيت شيخ القبيلة، عقاباً لهم على أفعال لا تُعتبر جرائم. وكثيراً ما احتجزت السلطات القبلية أفراداً بدوافع شخصية بدون محاكمة أو أحكام قضائية.

أشارت التقارير الواردة من منظمات حقوق الإنسان ومن المنظمة الدولية للهجرة أن السلطات والمهربيين في كافة أنحاء البلاد احتجزوا المهاجرين في الحديدية وعدن وفي أجزاء أخرى من البلاد، وغالباً في ظروف غير

إنسانية وهم يخضعون لانتهاكات متكررة لحقوق الإنسان بما في ذلك العنف العشوائي والاعتصاب (يرجى مراجعة القسم 2.و).

في 1 أيلول/سبتمبر، قدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن الغارة الجوية التي نسبتها تقارير وسائل الإعلام إلى التحالف بقيادة السعودية أسفرت عن مقتل أكثر من 100 سجين في مركز احتجاز تابع للحوثيين في ذمار (يرجى مراجعة القسم 1.ز).

الأوضاع المادية: أثر استمرار النزاع المسلح سلباً على أوضاع السجون. وصف المراقبون معظم السجون، خصوصاً في المناطق الريفية، بأنها كانت تتصف بالاحتفاظ، وسوء الظروف الصحية، وعدم توفر ما يكفي من الطعام ومن المياه الصالحة للشرب، وعدم كفاية الرعاية الطبية. وكانت المعلومات المتوفرة حول نزلاء السجون خلال العام محدودة. أفادت تقارير بأن السجناء السياسيين واجهوا التعذيب، وإساءة المعاملة، مع سائر أشكال الإساءات، بينما عانى جميع السجناء من الأوضاع المادية القاسية.

وجدت وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية الدولية التي كانت تقدم تقاريراً في السنوات السابقة ظروفًا قاسية في معتقلات الحوثيين، بما في ذلك الطعام المليء بالصراصير، والتعذيب على نطاق واسع، وغياب أي رعاية طبية. وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، شغلت الميليشيات القبلية التابعة للحوثيين، والمعروفة محلياً باسم اللجان الشعبية، ما لا يقل عن ثمانية مراكز احتجاز في صنعاء، بما في ذلك هبرة في مديرية الشعوب، والحتارش في مديرية بني حشيش، والثورة، وبيت علي محسن الأحمر في حدة.

ذكر التقرير الذي نشرته هيومان رايتس ووتش في أيلول/سبتمبر 2018 أن أشخاصاً احتجزهم الحوثيون سابقاً زعموا بأن حراس السجن قاموا بضربهم، كما وصفوا سوء النظافة، وقلة فرص الوصول إلى دورات المياه، ونقص في الغذاء والرعاية الصحية. كما قالوا إن العديد من مراكز الاحتجاز الرسمية وكافة مراكز الاحتجاز غير الرسمية رفضت الوصول إلى أفراد الأسرة. لم يكن هناك عملية محددة تتيح للمعتقلين بالظن في اعتقالهم أو التبليغ عن سوء المعاملة. وفي كثير من الحالات، نقل الحراس الحوثيون المعتقلين بين مرافق الاعتقال بدون إخطار أفراد الأسرة.

ولم ترد أية إحصاءات موثوقة عن عدد الوفيات بين السجناء خلال العام (يرجى مراجعة القسم 1.أ).

الإدارة: كانت المعلومات المتوفرة عن إدارة السجون منذ استيلاء الحوثيين على السلطة عام 2014 محدودة. أدى ضعف حفظ السجلات وعدم وجود اتصالات بين المسؤولين عن السجون والحكومة إلى صعوبة تقدير السلطات لعدد السجناء بشكل دقيق.

ولم يكن هناك مأمور مظالم للعمل بما فيه مصلحة السجناء والمحتجزين. سمحت السلطات عموماً للسجناء والمحتجزين باستقبال الزوار عندما كان أفراد عائلاتهم على علم بمكانهم، ولكنها سمحت بزيارات محدودة لعائلات المسجونين والمحتجزين في قضايا أمنية. وسمحت السلطات بصفة عامة للمسجونين والمحتجزين بممارسة الشعائر الدينية.

ظل إفلات مسؤولي الأمن من العقاب يمثل مشكلة، ويرجع ذلك جزئياً لأن الحكومة مارست سلطة محدودة، وإلى عدم وجود آليات فعالة للتحقيق في الانتهاكات والفساد ومقاضاة مرتكبيها. استمر تدهور سيطرة السلطة المدنية على الأجهزة الأمنية مع توقف الجهود الإقليمية لتعزيز المصالحة الوطنية. قامت جماعات ذات مصلحة خاصة، بما في ذلك أفراد عائلة الرئيس السابق صالح وغيرهم من الكيانات القبلية والحزبية، بمد نفوذها والسيطرة على تلك الهيئات والوكالات عن طريق القنوات غير الرسمية بدلاً من الهيكل التنظيمي القيادي الرسمي، مما ساهم في تفاقم مشكلة الإفلات من العقاب.

الرقابة المستقلة: حال النزاع المستمر دون المراقبة الواسعة للسجون من جانب المراقبين المستقلين لحقوق الإنسان.

د. الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يحظر القانون الاعتقال والاحتجاز التعسفي، لكن استمر حدوث كليهما. ذكر فريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة أن جميع أطراف النزاع شاركت في ارتكاب عمليات اعتقال تعسفي واحتجزت الأفراد بمعزل عن العالم الخارجي خلال العام. يحظر القانون الاعتقال أو تقديم مذكرات الاستدعاء بين غروب الشمس وبزوغ الفجر، ولكن المنظمات غير الحكومية أفادت أن السلطات اعتقلت بعض الأشخاص المشتبه بهم في ارتكاب جرائم من منازلهم أثناء الليل بدون مذكرات توقيف. بقيت قوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية إلى حد كبير تحت سيطرة الحوثيين مع نهاية العام.

وجد فريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة أسباباً معقولة للاعتقاد بأن الاعتقالات التعسفية استمرت خلال العام ضمن شبكة من مرافق الاحتجاز غير الرسمية التي تديرها كل من الإمارات العربية المتحدة، وقوات الحزام الأمني، والنخبة الشبوانية، بما في ذلك مرافق تعرف باسم "بئر أحمد 1" و "بئر أحمد 2"، وفي منشآت قاعدة البريقة للتحالف وفي قاعدة الريان الجوية بمحافظة حضرموت.

ذكرت منظمة العفو الدولية أن الحوثيين استمروا في اعتقال واحتجاز العشرات من النقاد والمعارضين في المناطق الخاضعة لسيطرتهم. وكان من بين الأشخاص المحتجزين الصحفيين (يرجى مراجعة القسم 2.أ)، والأفراد العاديين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، وأعضاء من الطائفة البهائية.

إجراءات الاعتقال ومعاملة المحتجزين

منذ انتقالها عام 2015 إلى عدن، فقدت حكومة الجمهورية اليمنية سيطرتها على الكثير من أنظمة المحاكم والسجون، وتدهور كليهما. ينص القانون على أنه لا يجوز للسلطات اعتقال الأشخاص إلا إذا ألقى القبض عليهم متلبسين بعمل جنائي أو بموجب مذكرة استدعاء. بالإضافة إلى ذلك، يجب على السلطات أن توجه الاتهامات إلى المعتقل خلال 24 ساعة أو تفرج عنه. ويجب أن يبلغ القاضي أو ممثل الادعاء المتهم بأسباب اعتقاله وأن يقرر ما إذا كان الاحتجاز ضرورياً. وينص القانون على أنه لا يجوز اعتقال أي شخص لمدة تتجاوز سبعة أيام دون أمر من المحكمة. يحظر القانون الحبس الانفرادي بمعزل عن العالم الخارجي، ويعطي المعتقلين حق إبلاغ أسرهم باعتقالهم، ويسمح للمعتقلين برفض الإجابة عن الأسئلة دون حضور محامٍ. كذلك ينص القانون أنه يتعين على الحكومة أن توفر محامين للمعتقلين الفقراء. خلصت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام إلى أن جميع أطراف النزاع كثيراً ما تجاهلوا هذه الشروط القانونية خلال العام. هناك أحكام قانونية تتيح الإفراج عن المسجونين مقابل كفالة، وواجهت سلطات الحوثيين على وجه الخصوص تهماً بالسماح بكفالة فقط بعد تلقي الرشاوي. عادة ما يقوم الوسطاء القبليون بتسوية القضايا الريفية دون الرجوع إلى نظام المحاكم الرسمي.

وفي كثير من الأحيان، لم يكن من الواضح للمعتقلين أي جهاز أمن هو الذي ألقى القبض عليهم، كما أن تلك الأجهزة كثيراً ما عقدت الوضع بنقلها للأشخاص، بصورة غير رسمية، من عهدة بعض الأجهزة ووضعهم تحت عهدة أجهزة أخرى.

الاعتقال التعسفي: في أيلول/سبتمبر، أفاد فريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة أن تحقيقاته أكدت استمرار الاعتقال التعسفي على نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد، حيث لم يحصل معظم المعتقلين على أي معلومات عن أسباب اعتقالهم أو التهم الموجهة إليهم، والحرمان من الاتصال بمحاميتهم أو بقاضٍ، والحبس بمعزل عن العالم الخارجي لفترات طويلة أو غير محددة. كما ذكر الفريق أيضاً أن أطراف النزاع استخدموا مرافق احتجاز غير معلنه في محاولة واضحة لوضع المعتقلين خارج نطاق القانون.

اعتقلت القوات الحوثية وحلفائها أشخاصاً بشكل تعسفي وحجزوهم في سجون مؤقتة بما في ذلك مواقع عسكرية. وثق فريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة قيام الحوثيين باعتقال أي شخص "يشارك في أنشطة يُنظر إليها أنها معارضة لجهودهم الحربية أو لا تؤيدها". وأفادت منظمات غير حكومية أن قوات الحوثيين رفضت طلبات الزيارات العائلية والتمثيل القانوني. وفي تقرير صدر عن منظمة هيومان رايتس ووتش في أيلول/سبتمبر 2018، روى معتقلون سابقون أمثلة احتجز فيها الحوثيون الأفراد بشكل غير قانوني

لابتزاز الأموال من الأقارب أو استبدالهم بأفراد محتجزين لدى القوات المعارضة. ووثق التقرير العشرات من هذه الحالات منذ 2014.

كما اعتقلت جهات فاعلة أخرى غير حكومية الأفراد بشكل تعسفي، بما فيهم مهاجرون.

الاحتجاز قبل المحاكمة: كان هناك قدر محدود من المعلومات المتوفرة حول ممارسات الاحتجاز قبل المحاكمة خلال العام، لكن كان من الشائع ممارسة فترات الاحتجاز المطولة بدون توجيه اتهامات، وعند وجود اتهامات منسوبة، بدون جلسة محكمة مبدئية علنية في غضون فترة زمنية معقولة، رغم أن تلك ممارسة يحظرها القانون. وقد نجم عن النقص في عدد الموظفين اللازمين، وعدم كفاءة النظام القضائي، والفساد، تأخير في إجراء المحاكمات.

وأشارت هيومان رايتس ووتش عام 2018 أنه في العديد من الحالات التي اختفى فيها الأفراد في مراكز الاحتجاز التي تديرها قوات تشرف عليها الإمارات العربية المتحدة في الجنوب، كان مكتب النيابة في عدن قد أصدر أوامر بإطلاق السراح لم يتم احترامها. في عام 2018، زعمت المنظمة غير الحكومية لحقوق الإنسان، "مواطنة"، أن المعتقلين من قبل الحوثيين في كثير من الأحيان لم يتم إبلاغهم بالتهمة الموجهة لهم. وفي بعض الحالات، لم يتم إطلاق سراح المحتجزين الذين صدرت أوامر بالإفراج عنهم من المحاكم التي يسيطر عليها الحوثيون.

قدرة المحتجزين على الطعن أمام المحكمة في قانونية الاحتجاز: كانت المعلومات حول قدرة الأشخاص المقبوض عليهم أو المحتجزين في الطعن أمام المحكمة في الأساس القانوني لاحتجازهم محدودة. ينص القانون أنه يجب على السلطات أن توجه الاتهامات إلى المعتقل خلال 24 ساعة أو تفرج عنه. كما ينص أنه يتعين على القاضي أو محامي الادعاء أن يبلغ المتهم بالأساس القانوني للاعتقال. لكن حكومة الجمهورية اليمنية كانت تفتقر إلى القدرة على إنفاذ القانون.

أفادت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في عام 2018 أن المحتجزين في عدن والمكلا، وهي مناطق تخضع اسمياً لسيطرة حكومة هادي، أضربوا عن الطعام احتجاجاً على عدم مراعاة الأصول القانونية الواجبة.

هـ. الحرمان من المحاكمة العلنية المنصفة

ذكرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن نظام العدالة الجنائية قد توقف عن العمل إلى حد كبير في المناطق التي استعادت فيها القوات الموالية للحكومة سيطرتها، مع ملء القوات المدعومة من التحالف الفراغ.

في معظم الحالات، كما وثقت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لم يتم إبلاغ المعتقلين بأسباب اعتقالهم، ولم توجه إليهم تهمة، ولم يُسمح لهم بمقابلة محامين أو قاضٍ، واحتُجزوا بمعزل عن العالم الخارجي لفترات طويلة أو غير محددة.

ينص الدستور على استقلال الجهاز القضائي، إلا أن القضاء كان ضعيفاً تحت سيطرة الحوثيين، وأعاقه الفساد وتدخل الأطراف السياسية مع الافتقار إلى التدريب القضائي اللائق. وأثرت الروابط الاجتماعية والسياسية، وكذلك الرشاوى، في الأحكام التي يصدرها القضاة. وقوض افتقار الحكومة إلى قدرات إنفاذ أوامر المحكمة، خاصة خارج المدن، من مصداقية الجهاز القضائي. وعمد المجرمون إلى تهديد ومضايقة أعضاء الجهاز القضائي للتأثير على القضايا.

حكمت السلطات الحوثية على حامد كمال بن حيدرة، وهو من الطائفة البهائية، بالإعدام العلني في كانون الثاني/يناير 2018 بعد اعتقاله منذ عام 2013 دون محاكمة. ادعى مكتب الأمن القومي أنه كان مذنباً بالردة والتبشير والتجسس لصالح إسرائيل. ذكر بن حيدرة أن السلطات عذبتة خلال أول 45 يوم من اعتقاله. أبقاه الحوثيون بعد سيطرتهم على صنعاء في السجن وواصلوا الإجراءات القضائية ضده. بقي بن حيدرة في السجن بانتظار استئناف الحكم الصادر بحقه.

أفادت الجامعة البهائية العالمية أن ستة بهائيين احتجزوا في صنعاء بسبب معتقدتهم. حاكم الحوثيون أكثر من 20 من أتباع الطائفة البهائية، بما فيهم قادة المجتمع، وورد أنه تم ملاحقتهم قضائياً بتهمة الردة والتجسس. وكان الحوثيون قد أدانوا بادئ الأمر هؤلاء الأفراد، ومن ضمنهم ثمانية نساء وفتاة واحدة، في أيلول/سبتمبر 2018، ولم يكن هناك سوى القاضي، والمدعي العام، وموظفين آخرين حاضرين في المحكمة.

إجراءات المحاكمة

يعتبر القانون المتهمين أبرياء حتى تثبت إدانتهم. كانت المحاكمات بصورة عامة محاكمات علنية، بيد أنه يجوز لجميع المحاكم عقد جلسات مغلقة "لأسباب تتعلق بالأمن العام أو الأخلاق". ويقوم القضاة، الذين يلعبون دوراً نشطاً في استجواب الشهود والمتهمين، بالفصل في القضايا الجنائية. ويحق للمدعى عليهم التواجد أثناء المحاكمة واستشارة محام في الوقت المناسب. ويجوز للمدعى عليهم مواجهة أو استجواب الشهود الذين يقومون بالشهادة ضدهم كما يمكنهم استدعاء الشهود وتقديم الأدلة لصالحهم. وينص القانون على أن توفر الحكومة محامي دفاع للمتهمين المعوزين في القضايا الجنائية الجسيمة، ولم توفر الحكومة في الماضي الدفاع للمتهمين في مثل هذه الحالات. ويسمح القانون لمحامي الدفاع بتقديم المشورة لموكليهم، ومخاطبة المحكمة، واستجواب الشهود وتفحص أي أدلة ذات صلة. ويحق للمدعى عليهم استئناف الأحكام

الصادرة بحقهم كما انهم يتمتعون بحق عدم إجبارهم على الإدلاء بشهاداتهم أو الاعتراف بالذنب. كانت المعلومات المتاحة حول احترام الإجراءات القانونية الواجبة محدودة خلال العام.

وهناك محكمة ذات اختصاص محدود تنظر في القضايا الأمنية. وتعمل محكمة جنائية متخصصة، هي محكمة أمن الدولة، بمقتضى إجراءات مختلفة في جلسات مغلقة، ولا توفر هذه المحكمة للمدعى عليهم نفس الحقوق التي تتوفر في المحاكم العادية. ودُكر أن محامي الدفاع فيها لا يمكنهم الاطلاع بشكل تام على التهم الموجهة لموكليهم وعلى ملفات القضية. أدى عدم تسجيل المواليدين إلى تعقيد الصعوبات في إثبات السن، والتي قيل إن هذا دفع المحاكم لأن تحكم على الأحداث كبالغين، بما في ذلك الجرائم المؤهلة لعقوبة الإعدام (يرجى مراجعة القسم 6، الأطفال).

وإضافة إلى المحاكم الرسمية، يوجد نظام قضاء قبلي يبت في الأمور غير الجنائية. وكثيراً ما كان القضاة القبليون، وهم من الشيوخ الذين يتمتعون بالاحترام، ينظرون أيضاً في قضايا جنائية بموجب القانون القبلي الذي ينطوي عادة على اتهامهم علانية أمام الناس دون توجيه تهم رسمية. وكثيراً ما كانت الوساطات القبلية تؤكد على التلاحم الاجتماعي بدلاً من العقاب. كان الناس يحترمون في كثير من الأحيان نتائج الإجراءات القبلية أكثر من احترامهم لنظام المحاكم الرسمية الذي اعتبره الكثيرون فاسداً وغير مستقل.

السجناء والمحتجزون السياسيون

وردت تقارير عديدة تفيد بوجود سجناء ومحتجزين سياسيين.

وبحسب فريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة، استمرت الإمارات العربية المتحدة والمليشيات اليمنية المتحالفة معها باحتجاز أشخاص بسبب ارتباطاتهم السياسية المزعومة أو بسبب ممارستهم لحقوقهم الإنسانية، وشمل هؤلاء صحفيون وناشطون وزعماء دينيون. ذكر تقرير لمنظمة العفو الدولية عام 2018 أن العديد من الاعتقالات استندت إلى "شكوك لا أساس لها" بالانتماء إلى تنظيم القاعدة أو تنظيم داعش، وشملت أيضاً ناقدين للتحالف وحلفائه، بمن فيهم نشطاء وصحفيون وأعضاء حزب الإصلاح، وهو حزب سياسي يرتبط غالباً مع جماعة الإخوان المسلمين.

ووفقاً لفريق الخبراء التابع للأمم المتحدة، أصدر المدعى العام في شباط/فبراير قراراً يطلب من وزارة الداخلية الإفراج عن العضو البارز في حزب الإصلاح محمد محمد قحطان، الذي اعتقلته قوات الحوثيين عام 2015. وذكر أنه مع حلول أيلول/سبتمبر، لم يحترم رئيس مركز اعتقال الأمن السياسي أمر النيابة العامة.

اعتقل الحوثيون بعد استيلائهم على مؤسسات الدولة نشطاء وصحفيين وقادة مظاهرات وشخصيات سياسية أخرى تمثل مختلف الجماعات والمنظمات السياسية المعارضة للحوثيين. ولم يواجهوا تهماً علنية للمعتقلين، وفرضوا قيوداً شديدة على المعلومات أو منعوها من الوصول إلى المنظمات المحلية أو الدولية المعنية بحقوق الإنسان. ادعت المنظمات غير الحكومية أنه مع عدم وجود تهمة موجهة علناً، كان من الصعب في الكثير من الأحيان تحديد ما إذا كانت السلطات تحتجز المعتقلين لنشاطات إجرامية أو سياسية.

الإجراءات القضائية المدنية وسبل الانتصاف

يوفر القانون إمكانية محدودة للمطالبة بالتعويضات المدنية عن انتهاكات حقوق الإنسان من خلال رفع دعاوى مطالبة بالتعويض الجبري عن الضرر ضد أشخاص عاديين. ولم ترد أية تقارير عن مساعي مطالبة خلال العام. ولا يمكن للمواطنين مقاضاة الحكومة مباشرة، ولكن يجوز لهم تقديم التماس إلى النائب العام لبدء تحقيق.

و. التدخل التعسفي أو غير المشروع في الخصوصية أو في شؤون الأسرة أو البيت أو المراسلات

يحظر القانون هذه الأعمال، لكن سلطات الحوثيين واصلت هذا التدخل. وأفادت منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية بأن عناصر أجهزة الحوثيين الأمنية فتشت المنازل والمكاتب الخاصة، ورصدت المكالمات الهاتفية، وقرأت البريد الشخصي والبريد الإلكتروني، وتدخلت بأساليب أخرى في المسائل الشخصية بدون أوامر تفتيش قانونية أو أي إشراف قضائي.

يشترط القانون أن يجيز المدعي العام شخصياً مراقبة المكالمات الهاتفية وقراءة البريد الشخصي والبريد الإلكتروني، ولكن لم يكن هناك ما يشير إلى اتباع القانون من حيث الممارسة العملية.

لا يجوز للمواطنين الزواج من أجنبي دون إذن من وزارة الداخلية، وجهاز الأمن القومي، وفي بعض الحالات جهاز الأمن السياسي أيضاً، وذلك بناء على نظام كان يطبق بشكل عشوائي وتعسفي. وكانت وزارة الداخلية توافق عادة على الزواج من أجنبي إذا قدم الأجنبي رسالة من سفارته تفيد أن حكومة الزوج لا تعترض على الزواج وقدم الزوج عقد زواج موقع عليه من قاض. لم تتوفر معلومات حول الممارسة الحالية.

أفاد فريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة أن الحوثيين هددوا وضايقوا أقارب المحتجزين المختفين الذين كانوا يبحثون عن مكان تواجد أقربائهم.

ز. الانتهاكات التي ترتكب أثناء النزاعات الداخلية

خلص فريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة مرة أخرى إلى أن حكومة الجمهورية اليمنية، والحوثيين، والتحالف الذي تقوده السعودية "ارتكبوا أفعالاً قد ترقى إلى جرائم حرب، بما في ذلك القتل والتعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية وغيرها من الانتهاكات المزعومة. أبلغت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام والمنظمات الإنسانية والدولية عما وصفوه بأنه استخدام غير متناسب وعشوائي للقوة من جانب جميع أطراف النزاع المستمر، مما أسفر عن سقوط ضحايا من المدنيين وإحراق أضرار بالبنية التحتية نتيجة القصف والغارات الجوية.

سيطر الحوثيون عام 2014 على العاصمة وشغلوا العديد من المكاتب الحكومية، مما عجل في نقل الرئيس هادي وحكومته في عام 2015 إلى مدينة عدن الساحلية الجنوبية. واستمر النزاع الذي أعقب ذلك على مدار العام. شملت عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة محاولات لاستئناف وقف الأعمال القتالية على فترات طوال العام، على الرغم من التنفيذ المحدود للاتفاقيات التي تم التوصل إليها أثناء محادثات السلام في ستوكهولم في كانون الأول/ديسمبر 2018. ومنذ عام 2015، قدمت إيران مئات الملايين من الدولارات لدعم المتمردين الحوثيين والأسلحة المنتشرة التي فاقت النزاع وأطالت أمده. استخدم الحوثيون هذا التمويل والأسلحة لشن هجمات ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية داخل اليمن والمملكة العربية السعودية. واصل التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية عملياته العسكرية ضد الحوثيين، بما في ذلك دور عسكري نشط ولكن متقلص من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة.

أعدت الحكومة اليمنية تأسيس وجودها في عدن ومناطق إضافية في الجنوب في عام 2016. وفي حين بقي الرئيس ونائب الرئيس ووزير الخارجية في المنفى في المملكة العربية السعودية، انتقلت بقية الحكومة إلى عدن في تشرين الأول/أكتوبر 2018. في 9 آب/أغسطس، اندلعت اشتباكات في عدن وعدد من المناطق الجنوبية الأخرى التي سيطرت عليها قوات الحزام الأمني، التي كان أكثرها متحالفاً مع المجلس الانتقالي الجنوبي الانفصالي. أدى ذلك إلى سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي الانفصالي على عدن، وفر وزراء حكومة الجمهورية اليمنية الموجودين في عدن إلى الرياض. بقي المجلس الانتقالي الجنوبي الانفصالي يسيطر بشكل كامل على عدن حتى التوقيع على اتفاق الرياض في 5 تشرين الثاني/نوفمبر. وبعد توقيع اتفاق الرياض، عاد أعضاء الحكومة اليمنية، بمن فيهم رئيس الوزراء إلى عدن في تشرين الثاني/نوفمبر.

ونتيجة للنزاع، تدهورت الأوضاع الإنسانية في البلاد بدرجة كبيرة، حيث يعاني 20 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي (بما فيه 9.9 مليون شخص يعانون من الانعدام الشديد للأمن الغذائي) مع وجود 24.1 مليون شخص - أي ما يعادل 80 بالمائة من سكان البلاد - من المتوقع احتياجهم إلى مساعدة إنسانية خلال العام،

وفقاً للأمم المتحدة. بقي ما يقدر بنحو 3.6 مليون مواطن مشردين داخلياً خلال العام. وقدرت الأمم المتحدة أن 50 بالمائة فقط من المرافق الصحية ظلت تعمل.

بسبب الأضرار التي لحقت بالمرافق الصحية ومرافق تخزين المياه، استمرت البلاد تعاني من عدة طفرات لتفشي وباء الكوليرا. أبلغت منظمة الصحة العالمية عن 764,549 حالة كوليرا مشتبه بها، بما في ذلك 992 حالة وفاة ذات صلة في الفترة ما بين 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر.

أعمال القتل: وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، كان هناك ما لا يقل عن 18,922 ضحية من المدنيين من آذار/مارس 2015 حتى حزيران/يونيو، بما فيهم 7,292 قتيل و 11,630 مصاب نتيجة النزاع، وزيادة قدرها 12 بالمائة في عدد القتلى المدنيين خلال الفترة من حزيران/يونيو 2018 إلى حزيران/يونيو 2019. منذ بدء النزاع، قتل أو أصيب أكثر من 7,500 طفل. وأفادت اليونيسيف أنه منذ كانون الأول/ديسمبر 2018، قتل ما متوسطه ثمانية أطفال في اليوم بسبب العنف المرتبط بالحرب. وقدر فريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة أن العدد الفعلي للقتلى أعلى من هذه التقديرات، نظراً للقيود المفروضة على قدرة وصول الباحثين التابعين للأمم المتحدة.

أشار فريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة، الذي استمر في التحقيق بالضربات الجوية التي كان لها أثر غير متناسب على المدنيين، أنه على الرغم من انخفاض عدد الضربات الجوية للتحالف مقارنة بالسنوات السابقة، إلا أن "أنماط الأذى التي سببتها الغارات الجوية بقيت ثابتة وكبيرة."

في آذار/مارس أصابت غارة جوية سعودية منطقة قريبة من مستشفى تقع على مسافة 60 ميلاً شمال غرب صعدة. منظمة "إنقاذ الطفولة" غير الحكومية التي كانت تدعم المستشفى أبلغت عن مقتل ثمانية أشخاص، بما فيهم خمسة أطفال، بالإضافة إلى العديد في عداد المفقودين في أعقاب الغارة.

في الفترة من 16 إلى 26 أيار/مايو، قتل 27 طفلاً نتيجة تصاعد العنف في صنعاء وتعز، وفقاً لبيان صحفي صادر عن اليونيسيف.

في نيسان/أبريل، ذكرت منظمة هيومان رايتس ووتش أن 15 طفلاً قتلوا وأصيب أكثر من 100 مدني عندما اشتعلت النيران في مستودع يسيطر عليه الحوثيون ويخزن مواد متطايرة وانفجر المستودع في حي سعوان في صنعاء. وأصدرت منظمة هيومان رايتس ووتش تقريراً يحث الحوثيون على التوقف عن خزن الكميات الكبيرة من المواد المتطايرة بالقرب من المناطق المأهولة بالمدنيين.

أفادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنه بتاريخ 1 أيلول/سبتمبر، أصابت غارة جوية مبنى يخدم كمركز احتجاز للحوثيين في ذمار. قَدّرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن أكثر من 100 سجين قتلوا في الهجوم وأصيب 40 آخرون. نسبت تقارير إعلامية الغارة الجوية إلى التحالف الذي تقوده السعودية.

ذكرت وسائل الإعلام، والمنظمات غير الحكومية، واللجنة الوطنية الحكومية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان عن سقوط ضحايا من المدنيين بسبب القصف العشوائي من قبل الحوثيين واللجان الشعبية التابعة لهم.

ووفقاً لمشروع بيانات مواقع النزاع المسلح وأحداثها، في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير 2015 وحزيران/يونيو من هذا العام، كان قرابة 5,500 من حالات الوفاة سببها المتفجرات البعيدة والأجهزة المتفجرة المرتجلة والألغام الأرضية، وكان الحوثيون مسؤولون عن غالبية هذه الانفجارات. ذكرت هيومان رايتس ووتش في نيسان/أبريل أن قوات الحوثيين استخدمت الألغام الأرضية في ستة محافظات، بما في ذلك في المناطق السكنية، والتي يبدو أنها قتلت وشوهت مئات المدنيين منذ بدء النزاع، وشمل ذلك مقتل 140 مدني في محافظتي الحديدة وتعز بين كانون الثاني/يناير 2018 ونيسان/أبريل.

وقدّر مسؤولون يمنيون أن قوات الحوثيين زرعت أكثر من مليون لغم أرضي في البلاد، مما يجعلها واحدة من أكثر الدول تضرراً بالألغام. وفي آب/أغسطس 2018، أفادت فرق إزالة الألغام التابعة للتحالف بأنها أزالّت أكثر من 300,000 لغم أرضي من مخلفات الحرب على مدى العامين الماضيين. طهر برنامج إزالة الألغام التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الممول دولياً والمنفذ من قبل المركز اليمني التنفيذي لمكافحة الألغام أكثر من 2.7 مليون متر مربع من الأرض وأزال 64,259 من مخاطر المتفجرات خلال العام. ومع حلول كانون الأول/ديسمبر، أزال برنامج "مسام" الذي تموله المملكة العربية السعودية لإزالة الألغام 120,145 لغمًا ومتفجرات أخرى منذ بدء البرنامج عام 2018. ذكرت منظمة هيومان رايتس ووتش خلال العام أن جهود إزالة الألغام كانت تنفذ في الغالب باستخدام أساليب خطيرة لم تتوافق مع المعايير الدولية لمكافحة الألغام وأن عدداً من خبراء إزالة الألغام لقوا مصرعهم أثناء أداء الواجب، بما فيهم خمسة خبراء إزالة الألغام أجانب لقوا حتفهم أثناء أعمال إزالة الألغام في كانون الثاني/يناير في مأرب.

أجرى التحالف تحقيقات في الإصابات في صفوف المدنيين، وأقر بالأخطاء، والتزم بمراجعة إجراءات الاستهداف. حقق الفريق المشترك لتقييم الحوادث في اليمن، التابع للتحالف والذي يتخذ من الرياض مقرّاً له ويتألف من 14 عضواً عسكرياً ومدنياً من الدول الأعضاء في التحالف، في بعض حوادث الغارات الجوية التي ورد أنها أسفرت عن سقوط ضحايا مدنيين. أكدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرها أن تحقيقات الفريق المشترك لتقييم الحوادث في اليمن لم توفر شفافية كافية بشأن عملية الاستهداف لتوجيه الضربات. ذكرت منظمة هيومان رايتس ووتش في تقرير نشر عام 2018 أن الاستنتاجات العامة للفريق

المشترك لتقييم الحوادث في اليمن أثارت أسئلة جادة حول الطرق التي نفذ بموجبها الفريق تحقيقاته وطبق القانون الإنساني الدولي.

حدثت وفيات أخرى نتيجة للهجمات وعمليات القتل على أيدي الجماعات المسلحة، بما فيها الجماعات الإرهابية من تنظيم القاعدة في جزيرة العرب وتنظيم داعش. نفذت الجماعتان عدة هجمات قاتلة ضد ممثلي الحكومة، والمنشآت الحكومية، والمقاتلين الحوثيين، وأعضاء الحراك الجنوبي، وجهات أخرى، بما في ذلك الهجوم الذي نفذ في 2 آب/أغسطس عندما اقتحم فيه مسلحون من تنظيم القاعدة في جزيرة العرب معسكر المحفد في محافظة أبين الجنوبية وقتلوا 19 جندياً على الأقل.

في نيسان/أبريل، أوقفت منظمة أطباء بلا حدود عملها في مستشفى الصداقة في عدن بعدما اختطف مسلحون مجهولون مريضاً وقتلوه.

عمليات الاختطاف: ذكرت هيومان رايتس ووتش أن مكتب الأمن السياسي الخاضع لسيطرة الحوثيين اختطف الأفراد للحصول على فدية، وكان أحياناً يمضي شهوراً قبل إبلاغ أقربائهم بأنهم محتجزون. وتبين لفريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة إلى أن أعضاء جهاز الأمن السياسي كانوا "يتربحون من عمليات الاحتجاز".

وبحسب لجنة حماية الصحفيين، اختطف رجال مسلحون في 27 تموز/يوليو عبد الحافظ الصمدي، صحفي سابق لدى صحيفة "أخبار اليوم"، بينما كان متوجهاً إلى محل للبقالة في صنعاء. زعمت تقارير إعلامية أنه كان محتجزاً من قبل الحوثيين، ولم يكن مكانه معروف مع نهاية العام.

في 6 آب/أغسطس، أفادت منظمة مراسلون بلا حدود أن مسلحين مجهولين اعتقلوا الصحفي إياد صالح رئيس تحرير موقع "مأرب اليوم" من شفته في مدينة عدن واقتادوه إلى جهة مجهولة، ولم يكن مكانه معروفاً مع نهاية العام.

الإيذاء البدني والعقاب والتعذيب: كان التعذيب وغيره من الأشكال الأخرى لسوء المعاملة شائعاً في مرافق الاحتجاز التي يسيطر عليها الحوثيون، والتي تديرها الإمارات العربية المتحدة، وحكومة الجمهورية اليمنية، وقدّر فريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة خلال العام أنه كان هناك أسباب وجيهة للاعتقاد بأن كل من حكومة الجمهورية اليمنية، والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والحوثيين شاركوا في أعمال التعذيب وسوء المعاملة.

وثق فريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة انتهاكات تتعلق بالاحتجاز، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة في سجن المنورة المركزي الذي تديره حكومة الجمهورية اليمنية في المكلا. أقرت حكومة الجمهورية اليمنية في رسالة أرسلتها إلى منظمة هيومان رايتس ووتش في نيسان/أبريل 2018 أن بعض قوات الأمن لم تكن خاضعة لسيطرتها بالكامل، وأكدت أنها أصدرت أمراً بإغلاق أحد المرافق الأمنية وإنهاء عمل مديرها. وأمر الرئيس هادي بفتح تحقيقات في تقارير التعذيب. ولم تتوفر أي معلومات عن نتائج هذا التحقيق.

ذكر فريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة أن الحوثيين استخدموا خلال العام [أساليب] التعذيب وإساءة معاملة المعتقلين في مراكز الاحتجاز الخاضعة لسيطرتهم. وشملت الادعاءات للكم، والركل، والضرب بقضبان معدنية والعصي وأعقاب البنادق، والجلد بالكابلات الكهربائية والصعقات الكهربائية، والتعليق من السقف لساعات، ونزع الأظافر. واصل فريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة التحقيق في الادعاءات المتعلقة بسوء معاملة وتعذيب المعتقلين في مرافق خاضعة لسيطرة الحوثيين مثل جهاز الأمن السياسي وجهاز الأمن القومي، وكذلك في مديرية التحقيق الجنائي وفي سجن هبرة والثورة في مدينة صنعاء.

ذكر فريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر أنه خلال العام ارتكب جميع أطراف النزاع العنف الجنسي ضد المعتقلين. وبحسب منظمة العفو الدولية، أدى نمط من الإفلات من العقاب والتعرض لأعمال انتقامية وغير ذلك من العقوبات إلى إثناء الأسر عن الإبلاغ عن مثل هذه الحوادث.

ذكرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن قوات الحزام الأمني ارتكبت عمليات اغتصاب وغيرها من أعمال العنف الجنسي الخطير الذي استهدف المهاجرين الأجانب، والنازحين داخلياً، والفئات الضعيفة الأخرى (يرجى مراجعة الأقسام "2.هـ" و "2.و").

الجنود الأطفال: على الرغم من القانون وسياسة حكومة الجمهورية اليمنية التي تحظر صراحة هذه الممارسة، إلا أن فريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة قدر أنه خلال العام استمرت القوات المدعومة من التحالف وقوات الحوثيين في تجنيد أو تطويع الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً ضمن القوات أو الجماعات المسلحة وتستخدمهم للمشاركة بنشاط في الأعمال الحربية، ووردت حالات عن تجنيد واستخدام أطفال لا تتجاوز أعمارهم 12 عاماً. ذكر الممثل الخاص للأمم المتحدة للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح وجود أكثر من 3,000 حالة تم التحقق منها من تجنيد الأطفال طوال فترة الحرب مع حلول نهاية عام 2018. وفقاً لفريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة، تم توثيق تجنيد الأطفال من قبل كل من القوات المسلحة اليمنية، وجماعات المقاومة التابعة للحوثيين، وقوات الحزام الأمني المتحالفة مع الإمارات العربية المتحدة، ولواء العمالة والنخبة الشبوانية.

نسبت قرابة ثلثي هذه الحالات إلى قوات الحوثيين التي استخدمت الأطفال بشكل روتيني للعمل في نقاط التفتيش، أو كدروع بشرية، أو بمثابة مفجرين انتحاريين. ووفقاً لتقرير منظمة العفو الدولية في شباط/فبراير 2018، أدار ممثلو الحوثيين مراكزاً محلية جرى فيها تشجيع الفتيان والشبان على القتال. وذكر أحد المصادر أن الحوثيين فرضوا حصص تجنيد على الممثلين المحليين. أفادت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن قوات الحوثيين جندت الأطفال قسراً في المدارس والمستشفيات والمدارس، أو اعتمدت على المناشدة القومية وعلى الحوافز المادية لاستقطاب الأطفال للتجنيد. وأفادت وسائل الإعلام أن التحالف الذي تقوده السعودية جند الأطفال من جنوب اليمن للقتال على طول الحدود السعودية اليمنية.

استخدمت القبائل المرتبطة في المقام الأول مع الحوثيين، والتي شملت أيضاً بعض القبائل التي مولتها وسلحتها الحكومة للقتال جنباً إلى جنب مع جيشها النظامي، مجندين تقل أعمارهم عن سن التجنيد في مناطق القتال، وفقاً للتقارير الصادرة عن المنظمات غير الحكومية الدولية مثل "منظمة إنقاذ الطفولة". وتشير التقارير إلى أن صفوف المتحاربين شملت أطفال متزوجين تتراوح أعمارهم بين 12 و 15 سنة وقد اشتركوا في النزاعات الدائرة في المناطق القبلية الشمالية، وتعتبر العادات القبلية الأولاد المتزوجين بالغين يدينون بالولاء للقبيلة. نتيجة لذلك، كان نصف المقاتلين من القبائل شباب تقل أعمارهم عن 18 سنة، وفقاً لتقارير المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية المعنية بحقوق الإنسان. أشار مراقبون آخرون أن القبائل نادراً ما وضعت الأطفال في أماكن خطرة ولكنها استخدمتهم كحرس بدلا من تجنيدهم كعناصر قتالية.

وقد أدى عدم وجود نظام ثابت لتسجيل المواليد إلى تعقيد الصعوبات في إثبات العمر، مما ساهم في بعض الأحيان في تجنيد القاصرين في الجيش. كذلك وثقت الأمم المتحدة حرمان الصبيان من حريتهم من قبل القوات والجماعات المسلحة، بناء على ادعاءات حول ارتباط هؤلاء الصبيان بأحزاب معارضة.

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص على وصلة الإحالة الإلكترونية:

<https://www.state.gov/trafficking-in-persons-report/>.

الانتهاكات الأخرى المتصلة بالنزاع: فرضت جميع أطراف النزاع بشكل روتيني قيوداً صارمة على حركة الأشخاص والبضائع والمساعدات الإنسانية. وقد ساهم انعدام الأمن الغذائي، ونقص الوقود والطاقة، والضرر الذي لحق بالبنية الأساسية المحلية، والقيود البيروقراطية على المنظمات الإنسانية وعدم قدرتها في الوصول إلى الفئات الضعيفة المعرضة للخطر، في تدهور الوضع الإنساني. أبلغ الباحثون والمنظمات غير الحكومية عن تحديات وتأخيرات كبيرة في توزيع المساعدات في جميع أنحاء البلاد بسبب مجموعة من العوامل تشمل القيود البيروقراطية، وإغلاق المطارات، وإغلاق الموانئ، وكثرة نقاط التفتيش الأمنية المتعددة على الطرق، وتقييد الوصول إلى المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. في كانون الأول/ديسمبر، أصدر المجلس الحوثي الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي مراسيم جديدة فرضت

قيوداً أكثر صرامة مما كانت عليه في الماضي، بما في ذلك فرض ضريبة بنسبة 2 بالمائة على جميع مشاريع المنظمات غير الحكومية من أجل تمويل المجلس مباشرة. ذكرت الأمم المتحدة أن هناك أكثر من 30 خطأً أمامياً يتعين على عمال الإغاثة التفاوض عندها مع مختلف الجماعات المسلحة بشأن العبور، الأمر الذي أدى إلى تعقيد وتأخير تسليم المساعدات.

كان هناك تزايد ملحوظ في انعدام الأمن الغذائي في شتى أنحاء البلاد، وكانت معدلات سوء التغذية الشديد مرتفعة بين المشردين داخلياً وسائر الفئات المستضعفة المعرضة للخطر. ووفقاً للأمم المتحدة، كان 65 بالمائة من إجمالي السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وكان 9.9 ملايين منهم على شفير المجاعة، كما كان 7.4 ملايين طفل يعانون من سوء التغذية. ومع حلول آب/أغسطس، كان هناك قرابة 400,000 طفل يعانون من سوء التغذية الحاد. ووفقاً للأمم المتحدة، كان هناك 24.1 مليون شخص يحتاجون إلى مساعدة إنسانية. أشارت التقديرات تشير إلى وجود أكثر من 15.9 مليون فرد يعتمدون بشكل كامل على المساعدات الغذائية الإنسانية.

فرض الحوثيون متطلبات مخصصة وغير متوقعة على المنظمات الإنسانية على مدار السنة، مثل قيود التأشيرة وتأخر الموافقة على تصميم مشروع، مما جعل تنفيذ البرامج الإنسانية صعباً في المناطق الخاضعة لسيطرتهم.

أخرت الحكومة أو التحالف، أو كلاهما معاً، أو رفضت إصدار تصاريح التخليص لبعض شحنات المساعدات الإنسانية والتجارية التي كانت في طريقها إلى الموانئ البحرية الخاضعة للمتمردين في البحر الأحمر والموانئ التي تسيطر عليها الحكومة. واصل التحالف في فرض قيود على بعض الشحنات، وأدت عملية التخليص الثانوية إلى عدم اليقين والتأخير الذي واجهته السفن المعتمدة من قبل آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن.

أدى استيلاء مليشيات الحوثيين بالقوة على المؤسسات الحكومية إلى عواقب اقتصادية وخيمة أخرى - شملت عدم دفع رواتب الموظفين وادعاءات بانتشار لفساد على نطاق واسع، بما في ذلك عند نقاط التفتيش التي تسيطر عليها مليشيات الحوثيين - وأثرت بشدة على توزيع المعونة الغذائية بكفاءة وفي الوقت المناسب وفاقمت انعدام الأمن الغذائي. ووفقاً لمنظمة هيومان رايتس ووتش، أوقفت الألغام الأرضية المزروعة من قبل الحوثيين المساعدات الإنسانية، وجعلت الوصول إلى الأراضي الزراعية والمراعي ومرافق المياه غير آمنة، ومنعت العائلات النازحة من العودة إلى ديارهم بأمان.

احتجزت الميليشيات شاحنات النقل المحملة بالأطعمة، والإمدادات الطبية، وأجهزة الإغاثة عند نقاط التفتيش وأخرتها أو منعتها من الدخول إلى المدن الرئيسية.

وردت تقارير عن هجمات شنت على مرافق الرعاية الصحية والعاملين في مجال الرعاية الصحية. أكدت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان وقوع 10 هجمات مسلحة على منشآت الرعاية الصحية والعاملين فيها في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليو، بما في ذلك قصف أسطول من سيارات الإسعاف من قبل التحالف الذي تقوده السعودية في آذار/مارس. في 6 تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت منظمة أطباء بلا حدود أن المستشفى الذي تديره في المخا تم تدميره جزئياً عندما ضربت غارة جوية المباني المجاورة له، بما في ذلك مستودع عسكري. أفادت تقارير إعلامية أن الحوثيين كانوا مسؤولين عن الهجوم.

ووردت تقارير عن استخدام المدنيين كدروع بشرية لحماية المقاتلين. ورد أن قوات الحوثيين استخدمت الأسرى كدروع بشرية في المعسكرات العسكرية ومستودعات الذخيرة المهددة بشن التحالف غارات جوية عليها.

القسم 2. احترام الحريات المدنية، بما فيها:

أ. حرية التعبير، بما في ذلك حرية الصحافة

على الرغم من أن الدستور ينص على حرية التعبير، بما في ذلك الصحافة، "في حدود ما يسمح به القانون"، يدعو قانون المطبوعات والنشر الصحفيين إلى الحفاظ على الوحدة الوطنية ويحظر انتقاد رئيس الدولة. لم يحترم الحوثيون الحقوق على النحو المنصوص عنه في الدستور، ولم تكن الحكومة قادرة على إنفاذ هذه الحقوق.

حرية التعبير: فرضت جميع أطراف النزاع قيوداً صارمة على الحق في حرية التعبير، وواجهت المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات والناشطات قمعاً بالتحديد على أساس الجنس. واجه المدافعون المحليون عن حقوق الإنسان مضايقات وتهديدات وحملات تشويه من الحكومة وقوات التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية ومن قوات الحوثيين. في حالات متعددة توجه الحوثيون إلى منازل الناشطين والصحفيين والزعماء السياسيين الذين كانوا يعارضون الحوثيين واستخدموا أسلوب التهديد بالاعتقال وأساليب أخرى لترويع من يعتبرونهم خصوماً ولإسكات المعارضين.

الصحافة ووسائل الإعلام، بما في ذلك وسائل الإعلام الإلكترونية: أقرت الحكومة الانتقالية، قبل نشوب النزاع، التشريع الذي ينظم قنوات الإذاعة والتلفزيون. وكان هناك عدد من المحطات المحلية الخاصة تعمل بتصريح من شركات الإنتاج الإعلامي بالإضافة إلى عدة محطات إذاعية تعمل في الخارج وتبث برامجها للمستمع المحلي.

العنف والتحرش: لم تكن الحكومة قادرة على اتخاذ خطوات جوهرية لحماية الصحفيين من العنف والمضايقة. كانت قوات المقاومة الشعبية المؤيدة للحكومة، وقوات الحوثيين، والمليشيات القبلية مسؤولة عن مجموعة من الانتهاكات ضد المنافذ الإعلامية.

في أيار/مايو، أفادت منظمة العفو الدولية أن الحوثيين كانوا يحتجزون 10 صحفيين منذ عام 2015 على خلفية تهم كاذبة، وأخضعوا الصحفيين للتعذيب وغيره من ضروب الانتهاكات.

في آب/أغسطس، وثقت لجنة حماية الصحفيين أن السلطات العسكرية اعتقلت ثلاثة صحفيين هم منير طلال، ومحفوظ البعيثي، ويحيى البعيثي، في فندق بمدينة تعز، واتهمتهم بالانتماء إلى مليشيا. أطلقت السلطات سراهم بعدما جعلتهم يتعهدون بعدم كتابة أو نشر أي شيء حول احتجاجهم.

ضايقت القوات الموالية للحكومة، بما في ذلك قوات الحزام الأمني وحضرمي، وسائل الإعلام والمراقبين من خلال مداومة منظمات المجتمع المدني، واحتجرت الصحفيين والمتظاهرين لنشر الشكاوى المتعلقة بممارسات الاحتجاز والعمليات العسكرية. أبلغت لجنة حماية الصحفيين عام 2018 عن غارة مسلحة في آذار/مارس من ذلك العام على مكاتب مؤسسة الشموع، التي يُعتقد أنها مؤيدة لحكومة الجمهورية اليمنية. أضرم الرجال النار في المطابع المستخدمة لطباعة جريدة الشموع الأسبوعية وصحيفة أخبار اليوم اليومية. أخبر رئيس مؤسسة الشموع لجنة حماية الصحفيين أن المهاجمين وصلوا في عربات وكانوا يرتدون ملابس تتسق مع تلك التي ترتديها قوات الحزام الأمني التي عملت في عدن وحولها. بعد ذلك بثلاثة أسابيع، اختطفت قوات الحزام الأمني سبعة موظفين يعملون لدى صحيفة أخبار اليوم من نفس الموقع وأطلقت سراهم بعد شهر واحد.

الرقابة أو تقييد المحتوى: سيطر الحوثيون على العديد من وزارات الدولة المسؤولة عن الصحافة والاتصالات، بما في ذلك وزارة الاتصالات. وبهذه الصفة، انتقوا المواد التي يتم بثها عن طريق الإذاعات ووسائل الإعلام المطبوعة التي كانت تديرها الحكومة السابقة ولم يسمحوا بأية مقالات أو تقارير تنتقدهم. ووفقاً لتقارير، حجبت وزارة الاتصالات ومزودو خدمة الإنترنت مواقع الويب والنطاقات الإلكترونية التي اعتبرتها السلطات مناهضة لخطط وبرامج الحوثيين. أفادت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن قوات الحوثيين فرضت الرقابة على القنوات التلفزيونية ومنعت الصحف من النشر.

قوانين التشهير / القذف: يجرم القانون انتقاد "شخص رئيس الدولة"؛ كما يحظر نشر "معلومات غير صحيحة" يمكن أن تثبت "روح الشقاق بين أفراد المجتمع"؛ والمواد التي يمكن أن تؤدي إلى "ترويج الأفكار المعادية لمبادئ الثورة اليمنية"؛ و"التقارير الكاذبة بغرض الإضرار بالبلدان العربية والبلدان الصديقة أو

بعلاقاتها". لم تتوفر معلومات خلال العام حول ما إذا استخدمت حكومة الجمهورية اليمنية أو الحوثيون هذه القوانين لتقييد النقاش العام أو للانتقام من الصحفيين أو المعارضين السياسيين.

تأثير الجهات غير الحكومية: ذكرت وسائل الإعلام الدولية ومنظمات حقوق الإنسان أن موظفيها لم يتمكنوا من الحصول على تصريح من التحالف لاستخدام رحلات الأمم المتحدة من وإلى صنعاء منذ عام 2017. يتعين على المراقبين المستقلين الطيران على متن الرحلات الجوية المدنية التي توصلهم إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في الجنوب، ثم السفر برا من هناك عبر خطوط الجبهة الأمامية النشطة إلى المناطق الأخرى. يرجى مراجعة القسم 1.ز. لتقارير حول اختطاف الصحفيين من قبل مسلحين مجهولين.

حرية الإنترنت

أثرت الرقابة على حرية الإنترنت، وكانت هناك حالات ملحوظة من تدخل الحوثيين في المجال السيبراني. حجبت شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية العامة الخاضعة لسيطرة الحوثيين بطريقة منهجية إمكانية وصول مستخدمي الإنترنت إلى مواقع ونطاقات اعتبرت خطيرة ومضادة للأجندة السياسية الخاصة للجهات الفاعلة.

الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية

كان لدى مكتب الأمن الوطني مكاتب دائمة في الحرم الجامعية، الأمر الذي يعكس قلق الحكومة المستمر بشأن الأمن، وفي بعض الحالات، بشأن الآراء المثيرة للجدل. قام المسؤولون المواليون للحزب في وزارة التعليم العالي والمؤسسات الأكاديمية بتفحص خلفيات أساتذة الجامعة والكوادر الإدارية المرشحة قبل تعيينهم وكانوا يتحيزون عادة لأنصار أحزاب سياسية معينة. لم ترد أية تقارير عن حالات رقابة على المناهج، أو فصل أساتذة أو طلاب؛ إلا أنه بعد سيطرة الحوثيين قاموا هم وعناصر أخرى بدخول الحرم الجامعية وبدا أن عمليات اعتقال الأكاديميين كانت ترمي إلى تخويفهم لاعتبارهم خصوماً.

ب. حرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

ينص القانون على حريات التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، لكن هذه الحقوق لم تُحترم في غالبية البلاد، مثل المناطق التي لم تسيطر عليها الحكومة.

حرية التجمع السلمي

يكفل الدستور حرية التجمع السلمي. رد الحوثيون وحلفائهم على المظاهرات والاحتجاجات في أنحاء مختلفة من البلاد بالقوة المفرطة.

حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

رغم أن القانون ينص على حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها، كان هناك تقارير بأن الحوثيين ضائقوا وأغلقوا المنظمات غير الحكومية. أغلقت سلطات الحوثيين العديد من المنظمات غير الحكومية خلال العام بدون اتباع الإجراءات القانونية الصحيحة، مدعية الخيانة أو التآمر مع قوى أجنبية. أنشأ الحوثيون هيئة جديدة تعرف باسم "المكتب التنفيذي للرقابة ومتابعة المنظمات الدولية" تشرف على عمل المنظمات غير الحكومية، وذكر أنها ترصد أنشطة المنظمات غير الحكومية، كما احتجزوا النشطاء بشكل تعسفي وأغلقوا منظمات غير حكومية في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون.

وينظم القانون الجمعيات والمؤسسات كما يضع الخطوط العريضة لتأسيس وتوجيه أنشطة المنظمات غير الحكومية. طلبت السلطات أن تقوم الجمعيات بالتسجيل السنوي. ويعفي القانون المنظمات غير الحكومية المسجلة من دفع الضرائب والرسوم ويفرض على الحكومة تقديم أسباب لرفض تسجيل منظمة غير حكومية، مثل اعتبار أنشطة إحدى المنظمات غير الحكومية "ضارة" بالدولة. ويحظر مشاركة المنظمات غير الحكومية في الأنشطة السياسية أو الدينية. ويسمح للمنظمات غير الحكومية بالحصول على تمويل أجنبي. يشترط القانون مراقبة الحكومة للانتخابات الداخلية للمنظمات غير الحكومية. ولم ترد أي تقارير عن محاولة منظمات غير حكومية التسجيل خلال السنة.

ج. الحرية الدينية

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول أوضاع الحريات الدينية الدولية على وصلة الإحالة الإلكترونية: <https://www.state.gov/religiousfreedomreport/>.

د. حرية التنقل

يكفل الدستور حرية التنقل داخل البلد وحرية السفر إلى الخارج والهجرة والعودة إلى الوطن.

التنقل داخل البلد: أقامت قوات المتمردين، وقوات المقاومة، وقوات الأمن، والقبايل نقاط تفتيش على الطرق الرئيسية. وفي الكثير من المناطق، خصوصاً في المناطق التي تقع خارج السيطرة المركزية الأمنية، قيدت الفصائل القبلية المسلحة حرية التنقل في أحيان كثيرة، وشغلت نقاط التفتيش الأمنية الخاصة بها، أحياناً بمساعدة عناصر عسكرية أو عناصر أمنية أخرى، وأخضعت المسافرين في الكثير من الأحيان إلى المضايقات الجسدية، والابتزاز، والسرقه، أو الاختطاف لفترات قصيرة للحصول على فدية. كما أعاق الدمار الذي لحق بالطرق والجسور وغيرها من البنى الأساسية بسبب النزاع إيصال المساعدات الإنسانية والشحنات التجارية (يرجى مراجعة القسم 1.ز).

لم تتمتع المرأة عموماً بحرية كاملة في التنقل داخل البلد، رغم أن القيود المفروضة تفاوتت بين موقع وآخر (يرجى مراجعة القسم 6، المرأة). وأفاد بعض المراقبين بتزايد القيود المفروضة على النساء في الأماكن المحافضة مثل الصفيدي. ذكرت منظمة أوكسفام أنه في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات الإسلامية المتطرفة مثل القاعدة في شبه الجزيرة العربية أصر الرجال عند نقاط التفتيش على نحو متزايد على الالتزام بنظام "محرم"، وهو الالتزام الثقافي للمرأة بأن تكون مصحوبة بأقاربها الذكور في الأماكن العامة.

أفاد المراقبون المحليون أن اليمنيين في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون واجهوا تمييزاً وصعوبات متزايدة عند السفر في الجزء الجنوبي من البلاد.

السفر إلى الخارج: لم يترك استيلاء الحوثيين على صنعاء عام 2014 وانتقال الحكومة إلى عدن عام 2015 أي سلطة حكومية رسمية تسيطر على وظائف الجمارك أو الهجرة في مطار صنعاء. أغلق التحالف مطار صنعاء الدولي عام 2016 أمام حركة الملاحة التجارية، وسمح فقط للرحلات الجوية الإنسانية للأمم المتحدة، وبالتالي منع آلاف المواطنين المحليين من السفر إلى الخارج. وأجبر الذين احتاجوا إلى مغادرة البلاد على إيجاد طرق بديلة تتطلب سفرًا طويلاً وعبوراً لجبهات نشطة في رحلات محفوفة بالمخاطر الجمة وكل ذلك مقابل تكاليف باهظة.

كانت النساء في الماضي تحتاج إلى موافقة وصي ذكر، مثل الزوج، قبل تقديم طلب للحصول على جواز سفر أو مغادرة البلاد. ويجوز للزوج أو قريب ذكر أن يمنع المرأة من مغادرة البلاد عن طريق وضع اسمها على قائمة "الممنوعين من السفر" في المطارات. وكانت السلطات تطبق هذا المطلب بصرامة قبل نشوب النزاع عند سفر النساء مع الأطفال، لكن لم ترد تقارير عن إنفاذ السلطات الحكومية لهذا المطلب خلال العام. ومع ذلك، كان هناك محاولات من جانب الحوثيين لفرض قيود مماثلة على السفر الدولي للمرأة. وبالنظر إلى تدهور البنية التحتية وانعدام الأمن بسبب النزاع، دُكر أن العديد من النساء رفضن السفر بمفردهن (يرجى مراجعة القسم 6، المرأة).

هـ. المشردون داخلياً

قبل 2014، تعاونت الحكومة مع مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومع منظمات إنسانية أخرى لتقديم الحماية والمساعدة للمشردين داخلياً، واللاجئين (يرجى مراجعة القسم 2.و)، واللاجئين العائدين، وطالبي اللجوء، والأشخاص عديمي الجنسية، وغيرهم من الأشخاص موضع الاهتمام.

إلا أن استيلاء الحوثيين على السلطة، والغارات الجوية للتحالف، والقتال المستمر جعل من الصعب على المنظمات الإنسانية الوصول إلى العديد من مناطق البلاد بسبب مخاوف أمنية (يرجى مراجعة القسم 1.ز). الانتهاكات الأخرى المتعلقة بالنزاع).

وفقاً لتحديث البيئة التشغيلية الصادر في 8 تشرين الثاني/نوفمبر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كان هناك ما يقرب من 3.6 مليون يمني من المشردين داخلياً، وكان 80 بالمائة منهم شردوا لأطول من عام واحد، وكان هناك أكثر من 63,080 من الذين شردوا منذ بداية العام. وكان هناك ما يقرب من 1.28 مليون من المشردين داخلياً العائدين. ظل النظام الحكومي لتسجيل الأفراد المشردين داخلياً متوقف منذ تصعيد النزاع عام 2015.

وكان وصول المنظمات الإنسانية إلى الأشخاص المشردين داخلياً وغيرهم من السكان المستضعفين محدوداً بشكل عام ولا يمكن التنبؤ به بسبب استمرار النزاع؛ ومع ذلك، حافظت العديد من المنظمات الإنسانية على وجودها في مواقع متعددة في جميع أنحاء البلاد. ووفقاً للأمم المتحدة، ساعدت المنظمات الإنسانية، والمنظمات المحلية غير الحكومية، والجمعيات الخيرية التي لا تزال تعمل في العاصمة الأشخاص المشردين داخلياً وغيرهم من اليمنيين المتضررين بسبب النزاع في صنعاء ومناطق أخرى في البلاد من خلال تزويدهم بالطعام والمأوى ومواد أخرى غير غذائية. كما أفاد أشخاص من المشردين داخلياً في صنعاء بأن قدراتهم كانت محدودة في الحصول على مساعدات نقدية لشراء الحاجيات الأساسية.

ذكرت المنظمة الدولية للهجرة أن الأشخاص المشردين داخلياً لجأوا إلى حد كبير إلى أقاربهم أو أصدقائهم أو مساكن مستأجرة حيث واجه الكثير منهم تهديدات متكررة بالطرده بسبب تأخر سداد الإيجار. وتم إيواء آخرين في ملاجئ غير تقليدية في المباني العامة أو الخاصة، مثل المدارس، أو مرافق الصحة، أو المباني الدينية، بشكل أساسي في تعز ولحج. ذكرت المنظمات غير الحكومية بأن إيجاد المأوى ظل يشكل مصدر القلق الرئيسي للمشردين داخلياً. وأدت الطبيعة المتغيرة للنزاع إلى نزوح العديد من المشردين داخلياً عدة مرات بسبب تغير الخطوط الأمامية للنزاع، مما فرض على هؤلاء الأفراد البحث عن مأوى جديد عند كل نزوح. في الأشهر الستة الأولى من العام، وزعت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

وشركائها 39,754 مجموعة من لوازم الإغاثة الأساسية والمواد غير الغذائية، بالإضافة إلى 10,156 مجموعة مأوى طارئ، و513 مجموعة مأوى انتقالي.

وأفادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن قوات الحزام الأمني ارتكبت عمليات اغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي الخطير الذي استهدف المشردين داخلياً (يرجى مراجعة القسم 1.ج). أدانت المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان الهجمات الانتقامية ضد الشماليين وترحيلهم من قبل المجلس الانتقالي الجنوبي في عدن ومن محافظات أخرى جنوبية بعد سيطرة قوات الحزام الأمني الممولة من قبل الإمارات العربية المتحدة على عدن في آب/أغسطس.

و. حماية اللاجئين

أشاد مدير المكتب الفرعي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عدن بجهود وكرم الحكومة وشعبها الذين وصلوا استضافة قرابة 275,000 لاجئ وطالب لجوء على الرغم من النزاع. وأبلغت المفوضية عن قدوم أكثر من 97,000 وافد جديد من المهاجرين واللاجئين إلى البلاد في الأشهر الثمانية الأولى من العام، مما يسجل زيادة بنسبة 48 بالمائة عن السنة الماضية، مع توقع وصول 160,000 وافد مع حلول نهاية العام. قدرت المنظمة الدولية للهجرة أن 20,000 مهاجر، غالبيتهم ممن فروا من النزاع في القرن الأفريقي، سافروا بالقوارب إلى اليمن كل شهر.

استقبلت البلاد اللاجئين من مجموعة متنوعة من البلدان أثناء النزاع. وأصبح العديد من اللاجئين عرضة بشكل متزايد للخطر نظراً لتردي الأوضاع الأمنية والوضع الاقتصادي في البلاد. وشارك الصوماليون والإثيوبيون والإريتريون وغيرهم من اللاجئين وطالبي اللجوء في الفقر العام وانعدام الأمن في البلاد.

وفقاً لتحديث البيئة التشغيلية الصادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تشرين الثاني/نوفمبر، كان هناك حوالي 276,800 لاجئ وطالب لجوء في البلاد، معظمهم من الصومال وإثيوبيا. وكان الكثير منهم يحاول الوصول إلى المملكة العربية السعودية أو العودة إليها للعمل ودخلوا البلاد بناء على معلومات كاذبة من المهريين الذين أوهموهم بأن النزاع قد انتهى في اليمن، وفقاً للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة. وقد نزح الكثيرون، بسبب القتال، إلى مخيم في خراز وإلى بلدات في جنوب اليمن. ولم تتمكن حكومة الجمهورية اليمنية من توفير الحماية المادية للاجئين، واحتجز الكثيرون في مراكز احتجاز يديرها الحوثيون في الشمال والحكومة في الجنوب. زعمت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن هناك تقارير تفيد بتعرض اللاجئين والمهاجرين للإيذاء البدني والجنسي وكذلك التعذيب والسخرة، في كل من المرافق التي يسيطر عليها الحوثيون وحكومة الجمهورية اليمنية، وأن العديد من اللاجئين والمهاجرين كانوا عرضة للاتجار.

إساءة معاملة المهاجرين، واللاجئين، وعديمي الجنسية: ذكرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن قوات الحزام الأمني ارتكبت عمليات اغتصاب وغيرها من أعمال العنف الجنسي الخطير الذي تستهدف المهاجرين الأجانب والفئات الضعيفة الأخرى (يرجى مراجعة الأقسام "ج.1" و "1.ز.1").

استمرت عدة منظمات غير حكومية ووسائل الإعلام في الإبلاغ عن أن مجموعات التهريب الإجرامي قامت ببناء عدد كبير من "المعسكرات" بالقرب من مدينة حرض الحدودية اليمنية السعودية وفي أجزاء أخرى من البلاد، حيث احتجز المسلحون المهاجرين للاحتجاز وللحصول على الفدية.

وفي آب/أغسطس، ذكرت منظمة هيومان رايتس ووتش أن مهاجرين من القرن الإفريقي تم اعتراضهم والقبض عليهم من قبل متاجرين بالأشخاص لدى وصولهم إلى البلاد. ذكر التقرير أن خمسة مهاجرين أجرت المنظمة مقابلة معهم ذكروا أن المتاجرين بهم اعتدوا عليهم جسدياً لابتزاز مدفوعات من أفراد أسرهم أو من معارفهم في إثيوبيا أو الصومال. وفي حين كانت المعسكرات التي احتجزوا فيها المهاجرين تدار من قبل يمينيين، ورد أن الإثيوبيين هم من كانوا ينفذون الانتهاكات. أفاد أقارب الأشخاص أنهم اضطروا في الكثير من الحالات إلى بيع ممتلكاتهم مثل البيوت أو الأراضي ليحصلوا على أموال الفدية. وبعد دفع الفدية للمهربين أو الفرار منهم، ادعى العديد من المهاجرين أنهم شقوا طريقهم شمالاً نحو الحدود السعودية اليمنية، وعبروا في المناطق الريفية والجبلية. أفادت وكالة أسوشيتد برس في تشرين الأول/أكتوبر أن مئات المهاجرين احتجزوا في ظروف يرثى لها، وتعرضوا للاغتصاب والتعذيب وغير ذلك من الانتهاكات على أيدي المهربين.

الإعادة القسرية: زعم المحتجزون الإريتريون والإثيوبيون والصوماليون في مركز احتجاز البريقة للمهاجرين بالقرب من عدن أنهم لم يسمح لهم بالمطالبة بوضع اللاجئ وأن المئات من زملائهم المعتقلين قد أُعيدوا إلى البحر في قوارب مكتظة. وذكرت منظمة هيومان رايتس ووتش في تقرير لها عام 2018 أن بعض عمليات الترحيل هذه أسفرت عن مقتل العشرات من طالبي اللجوء. ولم تتوفر معلومات حول عمليات الترحيل خلال العام.

الحصول على اللجوء: لا يوجد قانون يتناول منح وضع اللاجئ أو حق طلب اللجوء، ولم يكن هناك نظام لتوفير الحماية لطالبي اللجوء. وكانت الحكومة في السنوات الماضية تمنح وضع لاجئ بطريقة تلقائية للصوماليين الذين دخلوا البلاد. حاول الحوثيون تولي عملية تحديد وضع اللاجئ في المناطق الخاضعة لسيطرتهم، مما أدى إلى نفاذ صلاحية وثائق العديد من اللاجئين. كانت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قادرة عموماً على الوصول إلى السكان لتقديم المساعدة كما كانت تعمل مع الحوثيين من أجل

التوصل إلى قرار بشأن تسجيل اللاجئين. واصلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تنفيذ عملية تحديد وضع اللاجئين في المناطق الجنوبية الخاضعة لسيطرة الحكومة، بالتنسيق مع الحكومة.

في عام 2018، أكدت العديد من الروايات المباشرة أن طالبي اللجوء الذين سجلوا أنفسهم كلاجئين تمت مصادرة وثائقهم عند وصولهم إلى مركز البريقة، وفقاً لمنظمة هيومان رايتس ووتش.

حرية التنقل: ظلت حرية التنقل صعبة للجميع في البلاد، بما في ذلك اللاجئين، بالنظر إلى الأضرار التي لحقت بالطرق والجسور والبنية التحتية الأساسية الأخرى الناجمة عن النزاع. وتكبدت معظم مطارات البلد أضراراً كبيرة أو أغلقت أمام الحركة التجارية، مما جعل السفر صعباً على الجميع، بمن فيهم اللاجئون. وتسببت نقاط التفتيش غير الرسمية في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في تأخير أو منع حركة الأفراد أو البضائع.

وذكرت المنظمة الدولية للهجرة أن كلاً من حكومة الجمهورية اليمنية والحوثيين احتجزوا المهاجرين بسبب مخاوف من إمكانية تجنيدهم من قبل الطرف الآخر. واصلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة في مواجهة التحديات للوصول إلى مراكز الاحتجاز من أجل مراقبة اللاجئين وطالبي اللجوء المحتجزين.

وفي حين قامت الحكومة عموماً بترحيل المهاجرين إلى بلدهم الأصلي، احتجز الحوثيون المهاجرين بشكل متكرر لفترات غير محددة. في نيسان/أبريل، بدأت سلطات حكومة الجمهورية اليمنية احتجاز مجموعات كبيرة من المهاجرين في محافظات أبين وعدن ولحج. وفي ذروة هذه الحملة، كان هناك قرابة 5,000 مهاجر، من ضمنهم الأطفال والنساء، محتجزين في ثلاثة مواقع غير صالحة لاستيعاب الناس، مثل الملاعب الرياضية التي تضررت نتيجة للنزاع. وبالتنسيق مع الشركاء، نفذت المنظمة الدولية للهجرة على الفور عملية استجابة طارئة لمساعدة هؤلاء المعتقلين، حيث وفرت الغذاء وإمدادات المياه، والمراحيض، والرعاية الصحية. بدأت المنظمة الدولية للهجرة في مساعدة المهاجرين المحتجزين في إستاد 22 مايو على العودة إلى إثيوبيا في إطار برنامجها للعودة الطوعية، وأعطت الأولوية للنساء والأطفال والأشخاص ذوي نواحي الضعف المحددة. ومن خلال 22 رحلة جوية، تمكنت المنظمة الدولية للهجرة من إعادة 2,742 من المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل. وحتى أيلول/سبتمبر، كانت المنظمة الدولية للهجرة قد ساعدت أكثر من 3,784 لاجئاً ومهاجر على العودة إلى القرن الأفريقي.

واصلت الجماعات المسلحة الحوثية خلال العام احتجاز المهاجرين بشكل تعسفي في ظروف سيئة، وفشلت في إتاحة الوصول إلى إجراءات اللجوء والحماية في منشأة بالقرب من ميناء الحديدة الغربي. أبلغت منظمة

هيومان رايتس ووتش عن حالات الاكتظاظ، والافتقار إلى الرعاية الطبية، والإيذاء الجسدي، حيث ظهر على المحتجزين علامات البثور والجروح المتقيحة.

الحصول على الخدمات الأساسية: افتقر اللاجئون إلى الخدمات الأساسية بسبب النزاع المستمر. وقدرت الأمم المتحدة أن ما يقرب من نصف مرافق الصحة العامة ظلت تعمل خلال العام. أغلق العديد منها بسبب الأضرار الناجمة عن النزاع، ودمر البعض الآخر، وواجهت جميع المرافق نقصاً في الإمدادات، بما في ذلك الأدوية والوقود لتشغيل المولدات.

ز. الأشخاص عديمو الجنسية

لا ينطبق.

القسم 3. حرية المشاركة في العملية السياسية

يمنح القانون المواطنين القدرة على اختيار حكومتهم بطريقة سلمية من خلال انتخابات دورية حرة ونزيهة على أساس الاقتراع العام والمتكافئ. لكن اندلاع النزاع أوقف برنامجاً استهلته الحكومة لتسجيل الناخبين. ولم تجر أية انتخابات منذ نشوب النزاع في 2014.

الانتخابات والمشاركة السياسية

الانتخابات الأخيرة: في عام 2014، وافقت الأحزاب السياسية الرئيسية العاملة في إطار مؤتمر الحوار الوطني على تمديد فترة رئاسية للرئيس هادي في ظل أوضاع النزاع. في عام 2014، وقع 13 حزباً على اتفاقية السلام والشراكة الوطنية التي أنهت بصفة مؤقتة العنف المرتبط بدخول الحوثيين إلى صنعاء ودعت إلى تطبيق نتائج مؤتمر الحوار الوطني، بما في ذلك إجراء الانتخابات ووضع دستور جديد.

أعلن الحوثيون عام 2015 أن الدستور لاغٍ وباطل، وقاموا بحل البرلمان، وأعلنوا عن تشكيل اللجنة الثورية العليا المعينة بوصفها أعلى هيئة حاكمة. أعلن أعضاء المؤتمر الشعبي العام الموالي للحوثيين، وهو أكبر حزب سياسي، عن تشكيل المجلس السياسي الأعلى وإعادة جمع البرلمان في صنعاء، تلاه إعلان عن "حكومة الخلاص الوطني". لم تحصل المؤسسات على اعتراف دولي كهيئات حكومية، ولم تعقد انتخابات البرلمان.

عقدت حكومة الجمهورية اليمنية أول جلسة للبرلمان منذ عام 2015 في مدينة سيئون بتاريخ 13 نيسان/ أبريل. ولم يعقد البرلمان مرة أخرى منذ 13 نيسان/أبريل، ويرجع ذلك جزئياً إلى الأحداث التي وقعت في شهر آب/أغسطس وأرغمت حكومة الجمهورية اليمنية على الخروج من العاصمة المؤقتة عدن إلى الرياض.

استمرت العملية السياسية بقيادة الأمم المتحدة مع نهاية العام. بموجب التوقيع على اتفاق الرياض في 5 تشرين الثاني/نوفمبر، وافقت حكومة الجمهورية اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي على وقف ثلاثة أشهر من الأعمال العدائية في جنوب البلاد. أعاد الاتفاق رئيس وزراء حكومة الجمهورية اليمنية إلى عدن في 8 تشرين الثاني/نوفمبر. ونص الاتفاق على ضرورة تشكيل حكومة أكثر شمولية وإلى إعادة تنظيم كافة القوى العسكرية تحت مظلة حكومة الجمهورية اليمنية. واعتزم مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، دعوة الأطراف اليمنية إلى جولة أخرى من المحادثات التي ترعاها الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية شاملة عام 2020.

الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية: يشترط القانون أن تكون الأحزاب السياسية منظمات وطنية لا تقتصر العضوية فيها على سكان منطقة معينة، أو أبناء قبيلة معينة، أو أعضاء طائفة دينية معينة، أو طبقة اجتماعية أو مهنة محددة.

مشاركة المرأة والأقليات: لا توجد قوانين تحد من مشاركة المرأة أو أفراد الأقليات في العملية السياسية، وقد شاركوا في انتخابات المرشح الواحد لعام 2012. لا يوجد نساء يشغلن مناصب رفيعة في حكومة الجمهورية اليمنية أو الوزارات التي يديرها الحوثيون. كما كان تمثيل النساء دون المستوى في محادثات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة.

القسم 4. الفساد والافتقار إلى الشفافية في الحكومة

في حين أن القانون ينص على عقوبات جنائية على الفساد الحكومي، إلا أن الحكومة لم تنفذ القانون بشكل فعال. وردت تقارير خلال العام عن الفساد الحكومي. أوجدت العملية الجنائية المرهقة نظاماً قانونياً منفصلاً للنخبة السياسية. بموجب الدستور، لا يجوز البدء بإجراء تحقيق جنائي ضد من هو في منصب نائب وزير فما فوق بدون تصويت خمس أعضاء مجلس النواب بالموافقة على ذلك. ثم يتطلب القانون بعد ذلك الحصول على أغلبية الثلثين في البرلمان وإذن رئاسي لتقديم نتائج التحقيق الجنائي إلى النائب العام بهدف توجيه اتهام رسمي. لم تستخدم الحكومة الإجراء قبل أن يحل الحوثيون البرلمان في عام 2015 ولم يستخدموه منذ ذلك الحين.

الفساد: كان الفساد واسع الانتشار في جميع أنحاء البلاد، وأفاد المراقبون بانتشار الفساد الثانوي في كل مكتب حكومي تقريباً. وغالباً ما كان يتوقع من المتقدمين للوظائف شراء مناصبهم. ويعتقد المراقبون بأن مفتشي الضرائب يقومون بتقديرات بخسة للضرائب ويضعون الفارق النقدي في جيوبهم. وتلقى العديد من المسؤولين الحكوميين رواتب نظير أعمال لم يقوموا بها، أو تلقوا عدة رواتب نظير أداء نفس الوظيفة. كما أثر الفساد بصفة عامة على لجان المشتريات الحكومية. ارتفع الفساد وتواجد السلع في السوق السوداء بشكل عام في أجزاء من المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، وخاصة في المؤسسات التي يتم السيطرة عليها من صنعاء.

اتفقت التحليلات الأخيرة التي أجراها مراقبون دوليون ومحليون، بما فيهم منظمة الشفافية الدولية، على أن الفساد كان مشكلة جسيمة في كل دائرة وعلى كل مستوى حكومي، خصوصاً في قطاع الأمن. وزعم المراقبون الدوليون أن المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين استفادوا من ترتيبات عناصر داخلية، وعمليات اختلاس ورشاوى. لم يتخذ القادة السياسيون ومعظم الوكالات الحكومية أي إجراءات تقريباً لمكافحة الفساد. من وجهة نظر المراقبين المحليين المطلعين، فإن السبب الرئيسي لاحتجاجات 2011 التي أسفرت في النهاية عن النزاع الداخلي الحالي كان الغضب من الفساد المتفشي الذي دام عقوداً في زمن الحكومة المركزية.

يعتبر الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الوكالة الوطنية للمراجعة والتدقيق في المصروفات الحكومية والهيئة التحقيقية في حالات الفساد. ووفقاً لما ورد، أجرى الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة تحقيقاً في مزاعم ارتكاب مخالفات في البنك المركزي اليمني خلال العام، على الرغم من عدم توفر معلومات بشأن نتائج التحقيق.

وردت تقارير بأن بعض مراكز الشرطة شكلت أقساماً خاصة بالشؤون الداخلية للتحقيق في انتهاكات وفساد قوات الأمن، وللمواطنين الحق في تقديم الشكاوى إلى مكتب المدعي العام. وفرت وزارة الداخلية خطأً للفاكس ليتسنى للمواطنين من خلاله إرسال أي ادعاءات بالانتهاكات ليتم التحقيق فيها. لم تتوفر أي معلومات عن عدد الشكاوى التي تلقتها الوزارة أو حققت فيها أو معرفة ما إذا كانت تلك الآلية لا تزال قائمة.

تم تعليق خطة الحكومة لجمع المعلومات البيومترية عن جميع موظفي الحكومة، بما في ذلك الجنود وأفراد قوات الأمن الآخرين، وإنشاء سجل مركزي مصمم لإزالة عشرات الآلاف من الأسماء المزورة والمكررة من كشوف الرواتب، في أعقاب الاستيلاء المسلح للحوثيين في عام 2015. كما علقت الحكومة تنفيذ نظام الرواتب للجنود وأفراد قوات الأمن الآخرين من خلال حسابات مصرفية أو حسابات إيداع بريدية. وقبل اندلاع النزاع، قام هذا النظام بتخطي المسؤولين عن دفع الرواتب النقدية للجنود في السابق.

قبل نشوب الصراع، تلقت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، وهي هيئة مستقلة، شكاوى وقامت بتطوير برامج لرفع الوعي بخصوص الفساد. وقد شملت الهيئة مجلس من ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. إلا أن محدودية قدرات الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، خصوصاً في مجال التحليلات المالية، أعاقها عن العمل. خلال العام ووفقاً للحكومة، واصلت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد عملها عند "الحد الأدنى لمستوى الأداء." ومع ذلك، لم تتوفر أي معلومات عن عدد الشكاوى التي تم استلامها أو عدد الحالات التي تم رفعها للملاحقة القضائية.

الإفصاح المالي: يفرض القانون على جميع الوزراء، ونواب الوزراء، ورؤساء الهيئات، وأعضاء البرلمان، وأعضاء مجلس الشورى الإفصاح عن ذمهم المالية سنوياً. ويتعين على مقدمي كشوف الذمة المالية رفع تلك المعلومات أمام الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد للتحقق منها. ولم تكن هذه البيانات متاحة لاطلاع المواطنين عليها. ويمكن للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد طلب بيانات الإفصاح عن الذمة المالية من أي موظف حكومي آخر وتفرض عقوبات في حال تقديم معلومات مغلوطة. ولا يفرض القانون الإفصاح عن الأصول التي يملكها الأطفال أو الزوجات. ولم تكن هناك معلومات حول ما إذا كان المسؤولون يمثلون للقانون.

القسم 5. موقف الحكومة من التحقيقات الدولية وغير الحكومية في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

عرّضت العناصر الفاعلة غير الحكومية، بمن فيهم الحوثيون، منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية المحلية إلى المضايقات بشكل كبير خلال العام (يرجى مراجعة القسم 2.ب.). في آب/أغسطس 2018، احتجز الحوثيون كمال الشاويش، أحد مؤسسي منظمة "مواطنة" غير الحكومية وأطلقوا سراحه في أيلول/سبتمبر 2018. وكان مركز "مواطنة" ينتقد بانتظام أوضاع حقوق الإنسان في البلاد.

صرحت منظمات دولية لحقوق الإنسان أن موظفيها لم يتمكنوا من الحصول على تصريح من التحالف لاستخدام رحلات الأمم المتحدة من وإلى صنعاء منذ عام 2017. يتعين على المراقبين المستقلين الطيران على متن الرحلات الجوية المدنية التي توصلهم إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في الجنوب، ثم السفر براً من هناك عبر مخاطر خطوط الجبهة الأمامية إلى المناطق الأخرى.

الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية: في 1 تشرين الأول/أكتوبر، ذكرت تقارير إعلامية أن المتمردين الحوثيين رفضوا دخول ممثل مفوضية حقوق الإنسان أحمد العبيد إلى البلاد. عندما هبطت الطائرة التي كانت تقل أحمد العبيد في مطار صنعاء، صعد ضباط أمن حوثيون طائرته وسحبوا تصريح سفره ثم أمروا قائد الطائرة بالمغادرة. وكانت المفوضية قد نشرت قبل ذلك الحادث تقريراً ناقداً يورد تفاصيل الانتهاكات

التي ارتكبتها جميع الأطراف في الحرب الأهلية اليمنية، بما في ذلك عنف جنسي ضد نساء في سجون يديرها الحوثيون.

عملت حكومة الجمهورية اليمنية والتحالف مع الأمم المتحدة، وخاصة من خلال آلية التحقق والتفتيش التابعة للأمم المتحدة في اليمن، لمعالجة تسليم الواردات التجارية والمساعدات الإنسانية. وذكرت الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية أن حالات تأخير ومنع وصول السلع التجارية والإنسانية للسكان لا تزال مصدراً للقلق. سمحت جميع الأطراف بالوصول إلى المنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة التي توزع المساعدات، لكن ظل هناك عقبات في التسليم بسبب الحصار، ونقاط التفتيش، وأوضاع الطريق، والمعوقات البيروقراطية، واستمرار النزاع المسلح (يرجى مراجعة القسم 1.ز. الانتهاكات الأخرى المتعلقة بالنزاع).

منظمات حقوق الإنسان الحكومية: أسس المرسوم الرئاسي رقم 13 لعام 2015 اللجنة الوطنية الحكومية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، وهي هيئة مستقلة مسؤولة عن التحقيق في جميع مخالفات حقوق الإنسان منذ 2011. وتتكون اللجنة من رئيس ومن ثمانية أعضاء لديهم خلفيات قانونية أو قضائية أو حقوق الإنسان. واصلت اللجنة التحقيق في أوضاع حقوق الإنسان وتقديم تقارير عنها خلال العام، كما نفذت تدريبات مع الأمم المتحدة.

القسم 6. التمييز والانتهاكات المجتمعية والإتجار بالأشخاص

المرأة

الاغتصاب والعنف الأسري: يجرم القانون الاغتصاب، لكنه لا يجرم الاغتصاب الزوجي. وعقوبة الاغتصاب هي السجن لفترة قد تصل إلى 25 سنة. لكن الحكومة لم تطبق هذا القانون بفعالية. في عام 2016، أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بأن 2,6 مليون امرأة وفتاة معرضات لخطر العنف القائم على نوع الجنس، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 63 بالمائة في عدد المعرضين للخطر منذ بدء النزاع. أفادت الأمم المتحدة خلال العام أن حوادث العنف القائم على نوع الجنس في تزايد مستمر. ذكر فريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة أن عناصر فريق الحزام الأمني واصلوا الانخراط في عمليات الاغتصاب والخطف خلال العام. وأشار فريق الخبراء البارزين إلى دور المتمردين الحوثيين، وأفراد قوات الحزام الأمني، وأفراد اللواء 35 مدرع (الذين مارست حكومة الجمهورية اليمنية الحد الأدنى من السيطرة عليهم) في ارتكاب عمليات الاغتصاب والأنماط الأخرى من الاعتداء الجنسي ضد النساء والفتيات (يرجى مراجعة القسم 1.ز. الاعتداء الجسدي، والعقاب، والتعذيب).

ولا توجد إحصاءات موثوقة عن الملاحقة القضائية لأعمال الاغتصاب، كما لم يكن عدد حالات الاغتصاب معروفاً. ويجوز للسلطات وفقاً للقانون محاكمة ضحايا الاغتصاب بتهمة الزنا إذا لم توجه السلطات أية اتهامات للجناة. ينص القانون على أنه بدون اعتراف الجاني، تظل ضحية الاغتصاب مطالبة بتوفير 4 شهود من الذكور على تلك الجريمة.

كان هناك عدد قليل من حالات الاغتصاب المبلغ عنها علناً خلال العام. تحقق فريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة من تعرض خمس نساء للاغتصاب أو الاعتداء الجنسي أو تعرضن للاعتداء المباشر على الأعضاء التناسلية أثناء اعتقالهن في مرافق جهاز الأمن السياسي الذي يديره الحوثيون أو في جهاز الأمن القومي أو في مرافق أخرى في محافظتي صنعاء و إب.

ينص القانون على وجوب قيام السلطات بإعدام الرجل الذي تتم إدانته بقتل امرأة. إلا أن قانون العقوبات يجيز التساهل مع الأشخاص المدانين بارتكاب جريمة القتل من أجل "الشرف" أو الذين يعتدون بدنياً على النساء بعنف أو يقتلوهن بسبب سلوك ينم عن "عدم الاحترام" أو "عدم الطاعة". ولا يعالج القانون الأنواع الأخرى من الانتهاكات القائمة على نوع الجنس، مثل العزلة القسرية، والحبس، والزواج المبكر والزواج القسري.

يكفل القانون حق المرأة في الحماية من العنف المنزلي، فيما عدا الاغتصاب الزوجي، ضمن الإطار العام لحماية الأشخاص من العنف، ولكن السلطات لم تنفذ هذا البند بشكل فعال. ونادراً ما قامت الضحايا بإبلاغ الشرطة بحوادث العنف المنزلي، وكانت الإجراءات الجنائية في حالات العنف المنزلي نادرة.

تشويه / بتر الأعضاء التناسلية للإناث: لا يحظر القانون تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث)، رغم صدور أمر وزاري في عام 2001 يحظر تلك الممارسة في المؤسسات الطبية الحكومية والمرافق الطبية الحكومية، وفقاً لمنظمة هيومان رايتس ووتش. لم تكن هناك بيانات لهذا العام عن مدى انتشار هذه الممارسة، لكن البيانات الواردة من وسائل الإعلام وتقارير الأمم المتحدة عام 2015 تشير إلى أن المعدل كان حوالي 15 إلى 20 بالمائة.

التحرش الجنسي: لا توجد قوانين محددة تحظر التحرش الجنسي، رغم أن قانون العقوبات يجرم الأعمال "المخزية" أو "غير الأخلاقية". ونادراً ما قامت السلطات بإنفاذ القانون. كان التحرش الجنسي مشكلة رئيسية تعاني منها المرأة.

الإجراءات القسرية للسيطرة على الزيادة السكانية: لم ترد تقارير عن الإجهاض القسري أو التعقيم غير الطوعي.

التمييز: واجهت المرأة تمييزاً له جذور عميقة في التشريعات القانونية والممارسات في جميع جوانب حياتهن. كانت آليات تطبيق الحماية المتساوية ضعيفة، ولم تكن الحكومة قادرة على تطبيق تلك الآليات بشكل فعال.

ولا يجوز للنساء أن يتزوجن بدون تصريح من الوصي الذكر؛ وليس للمرأة حقوق متساوية في الإرث، أو الطلاق، أو حضانة الأطفال؛ وتتمتع المرأة بقدر محدود من الحماية القانونية. تعرضت المرأة للتمييز في مجالات مثل التوظيف، والانتداب، والمرتبات، وحياسة أو إدارة الأعمال التجارية، والتعليم، والإسكان (يرجى مراجعة القسم 7.د). وقد أبرزت حدة التمييز ضد المرأة نسبةً محو الأمية بين النساء والرجال، حيث قدرت عام 2015 بأنها 55 بالمائة بين النساء، مقارنة مع 85 بالمائة بين الرجال.

غالبًا ما كانت موافقة أحد الأقارب الذكور مطلوبة قبل إدخال المرأة إلى المستشفى، مما يخلق مشاكل كبيرة في السياق الإنساني في حال كان رجال الأسرة غائبين أو متوفين.

كما واجهت النساء تمييزاً في المحاكم أيضاً حيث أن شهادة المرأة تساوي نصف شهادة الرجل.

أبلغ فريق الخبراء البارزين عن 40 حالة واجهت فيها النساء المدافعات عن حقوق الإنسان، والصحفيات، والناشطات "اضطهاد قائم على نوع الجنس" تضمنت تهديدات من جميع أطراف النزاع.

يجوز للزوج أن يطلق الزوجة دون تبرير الدعوى في المحكمة. وبموجب نظام المحاكم الرسمي، يتعين على المرأة تقديم مبرر.

ويتوجب على أي مواطن/مواطنة يرغب بالزواج من شخص أجنبي الحصول على إذن من وزارة الداخلية (يرجى مراجعة القسم 1.و). ويتعين على المرأة التي ترغب في الزواج من أجنبي أن تقدم إلى وزارة الداخلية ما يثبت موافقة والديها. كما يتعين على الأجنبية التي ترغب في الزواج من مواطن أن تقدم إلى وزارة الداخلية ما يثبت أنها "حسنة السيرة والسلوك".

تعرضت النساء للتمييز الاقتصادي (يرجى مراجعة القسم 7.د).

الأطفال

تسجيل المواليد: تستمد جنسية الطفل من جنسية أبويه. فالطفل المولود لأب يمني هو مواطن يمني. ويحق للنساء اليمنيات نقل الجنسية للطفل المولود لأب أجنبي إذا كان الطفل مولوداً في داخل البلاد. أما إذا لم يولد

الطفل في البلاد، فقد تسمح وزارة الداخلية في حالات نادرة للمرأة بنقل جنسيتها للطفل إذا توفى الأب أو هجر الطفل.

ليس هناك سجل عام للمواليد، ولم يسجل العديد من الآباء، خاصة في المناطق الريفية، أطفالهم أبداً، أو كان يتم تسجيلهم بعد مرور عدة سنوات على ولادتهم. ولم يكن يجري دائماً إنفاذ الشرط الذي يتطلب امتلاك الأطفال لشهادات ميلاد كي يتم تسجيلهم في المدارس، ولم ترد تقارير عن قيام السلطات بحرمان أطفال من خدمات التعليم أو الرعاية الصحية بسبب عدم تسجيل ولادتهم.

التعليم: يوفر القانون التعليم العام، الإلزامي، المجاني للأطفال من سن ست سنوات وحتى 15 سنة. وكانت المدارس الحكومية مجانية للأطفال حتى نهاية الدراسة الثانوية، لكن الكثير من الأطفال، خاصة البنات، لم يستطيعوا الحصول على التعليم بسهولة. للاطلاع على إحصائيات الحضور في المدارس، يرجى مراجعة تقرير الوضع الإنساني في اليمن لعام 2018 من اليونيسف.

أفادت اليونيسف ووكالات أخرى أن ما يقارب من مليوني طفل تركوا المدارس منذ عام 2015. وفي الوقت نفسه، ففي عام 2018، لم يتم دفع رواتب حوالي ثلاثة أرباع معلمي المدارس العامة منذ أكثر من عام، مما يعرض تعليم 4.5 مليون طفل لإضافة لخطر جسيم.

إساءة معاملة الأطفال: لا يعرّف القانون الإساءة للأطفال ولا يحظرها، ولم تتوفر بيانات موثوقة حول مدى الإساءة للأطفال. واعتبرت السلطات العنف ضد الأطفال مسألة عائلية.

الزواج المبكر والزواج القسري: كان الزواج المبكر والزواج القسري مشكلة كبيرة واسعة الانتشار. من المرجح أن النزاع فاقم الوضع، وقد أفادت الأمم المتحدة أن الزواج القسري وزواج الأطفال لأسباب مادية نتيجة انعدام الأمن الاقتصادي بقي يمثل مشكلة عامة. لا يوجد حد أدنى لسن الزواج، وورد أن فتيات تزوجن في سن مبكرة لم تتجاوز ثمانية سنوات.

الاستغلال الجنسي للأطفال: لا يتطرق القانون إلى اغتصاب القاصر، ولا يحدد سناً أدنى لإقامة علاقة جنسية برضا الطرفين. يحظر القانون المواد الإباحية، بما فيها تلك التي يظهر فيها أطفال، رغم عدم وجود معلومات متاحة حول ما إذا كانت المحظورات القانونية شاملة. يجرم القانون دعارة الأطفال. ذكرت منظمة العفو الدولية أن أطفالاً لا تزيد أعمارهم عن سن الثامنة تعرضوا للاغتصاب في مدينة تعز خلال العام. كما أبلغت أيضاً عن أربعة حالات للعنف الجنسي ضد الأطفال يقال إنها على أيدي عناصر مليشيات متحالفة مع حزب سياسي.

الجنود الأطفال: يرجى مراجعة القسم 1.ز. الجنود الأطفال.

عمليات الاختطاف الدولي للأطفال: البلد ليس طرفاً في اتفاقية لاهاي لعام 1980 بشأن الجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال. يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الاختطاف الدولي للأطفال على أيدي أحد الوالدين على وصلة الإحالة الإلكترونية:

<https://travel.state.gov/content/travel/en/International-Parental-Child-Abduction/for-providers/legal-reports-and-data/reported-cases.html>.

معاداة السامية

بقي في البلاد حوالي 50 يهودياً. وفقاً لتقارير وسائل الإعلام، عاش معظمهم في مجمع في صنعاء بعد أن نجحت الوكالة اليهودية الإسرائيلية في نقل 19 يهودياً إلى إسرائيل عام 2016. أدى النزاع المستمر إلى إضعاف إنفاذ القانون، وعرض التمييز المستهدف من قبل السلطات الحوثية الجالية اليهودية للخطر. فر الكثيرون من البلاد نتيجة لذلك.

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول أوضاع الحريات الدينية الدولية على وصلة الإحالة الإلكترونية: <https://www.state.gov/religiousfreedomreport/>.

كانت المواد المعادية للسامية أقل انتشاراً في الماضي مما كانت عليه خلال العام. وكانت التغطية الإعلامية لليهود البلاد تتسم بالإيجابية. ومع ذلك، تبنت الحركة الحوثية شعارات معادية للسامية، بما في ذلك "الموت لإسرائيل، واللعنة على اليهود"، وتموه الخطاب المعادي لإسرائيل في بعض الأحيان إلى دعايات معادية للسامية. واصل الحوثيون نشر هذه المواد والشعارات على مدار العام، بما في ذلك إضافة شعارات معادية لإسرائيل والخطاب المتطرف في مناهج التعليم الابتدائي والكتب.

لم يكن من حق أبناء الطائفة اليهودية الخدمة في الجيش أو الحكومة الوطنية. ومنعتهم السلطات من حمل الخنجر اليمني الاحتفالي.

الاتجار بالأشخاص

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص على وصلة الإحالة الإلكترونية:

<https://www.state.gov/trafficking-in-persons-report>.

الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة

تكفل عدة قوانين حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ورعايتهم، بيد أن الحكومة لم تطبقها بشكل فعال. يكفل القانون للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ممارسة نفس الحقوق المتاحة لغير المعوقين، ولكن ذلك لم يحدث في الممارسة العملية. كانت الوصمة الاجتماعية والتجاهل الرسمي عقبات تحول دون تطبيق القانون.

يحق للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة حضور المدارس العامة، رغم أن المدارس لم تقدم أية إجراءات لتسهيل التحاقهم.

وعلى الرغم من أن القانون ينص على إقامة المباني الجديدة بحيث تكون مجهزة لاستقبال الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، إلا أن الامتثال لهذا القانون كان ضعيفاً.

ولم تتوفر علنا معلومات بشأن أنماط إساءة المعاملة التي يتعرض لها الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة في المؤسسات التعليمية أو مؤسسات الصحة العقلية.

تتولى وزارة الشؤون الاجتماعية مسؤولية حماية حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. لم تستطع حكومة الجمهورية اليمنية مواصلة التعاون مع البنك الدولي لإدارة صندوق التنمية الاجتماعية؛ كما أصبحت الوزارة عاجزة عن الإشراف على صندوق الرعاية والتأهيل للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، الذي كان يقدم خدمات أساسية محدودة لأكثر من 60 منظمة غير حكومية تساعد ذوي الاحتياجات الخاصة.

الأقليات القومية والعرقية والإثنية

على الرغم من أن التمييز العنصري غير قانوني، إلا أن بعض الجماعات مثل مجتمعات المهمشين أو الأخدام، والموالدين (اليمنيين المولودين لآباء أجنبية) واجهت تمييزاً اجتماعياً ومؤسسياً على أساس الجنس، والعرق، والحالة الاجتماعية. وكان المهمشون، الذين يؤدون عادة خدمات لا تعود على القائم بها بالمكانة والاحترام مثل كنس الشوارع، يعيشون عادة في فقر ويقاسون من تمييز اجتماعي مستمر ضدهم. وكانت النساء المهمشات عرضة بصفة خاصة للاغتصاب وسائر الانتهاكات بسبب مناخ الإفلات من العقاب الذي يتمتع به الجناة بصفة عامة نظراً لتدني المكانة الاجتماعية للضحايا المهمشات. أفاد فريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة أن المهمشين ما زالوا أهدافاً للعنف الجنسي الشديد. وردت تقارير عن الاتجار بالمهمشين كمتلكات (يرجى مراجعة القسم 7.ب).

أعمال العنف والتمييز والانتهاكات الأخرى استناداً إلى الميول الجنسية والهوية الجنسية

يجرم قانون العقوبات السلوك الجنسي المثلي بالتراضي، وعقوبة ذلك الإعدام وفقاً لتفسير البلاد للشريعة الإسلامية. لم تكن هناك عمليات إعدام معروفة لأشخاص المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين (مجتمع الميم) منذ أكثر من عقد من الزمن.

لم تعتبر الحكومة أن العنف أو التمييز ضد أفراد مجتمع الميم "ذو صلة" للإبلاغ الرسمي.

نظراً لعدم شرعية السلوك الجنسي المثلي بالتراضي والعقوبة الشديدة المحتملة، لم يكن هناك سوى القليل من أفراد مجتمع الميم الذين يعلنون انتمائهم الجنسي أو هويتهم الجنسية. واجه الأشخاص الذين يعرف أو يشتبه بأنهم من مجتمع الميم التمييز.

ولم يكن هناك منظمات لمجتمع الميم. حجبت الحكومة الوصول إلى مواقع الإنترنت التي تحتوي على المحتويات ذات صلة بمجتمع الميم.

الوصم الاجتماعي بسبب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز

على الرغم من عدم وجود تقارير تشير إلى عنف مجتمعي ضد الأفراد المصابين بمرض نقص المناعة المكتسبة/الإيدز، إلا أن الموضوع كان ذا حساسية اجتماعية ونادراً ما كانت تتم مناقشته. يعتبر التمييز ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الأيدز) جريمة، ولم تتوفر معلومات حول ما إذا كان هناك تقارير عن حوادث تمييز خلال العام.

القسم 7. حقوق العمال

كان تطبيق الحكومة لقانون العمل ضعيفاً أو منعدماً بسبب النزاع المستمر. لا تزال قوانين العمل سارية، ولكن الحوثيين سيطروا على الوزارات المسؤولة عن تنفيذها.

أ. حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها والحق في المفاوضة الجماعية

ينص قانون العمل على حق موظفي القطاع الخاص الذين يتلقون رواتب في الانضمام إلى النقابات والمفاوضة الجماعية. ولا تنطبق هذه الحماية على موظفي القطاع العام، وعمال المياومة، وخدم المنازل،

والعمال الأجانب، وغيرها من المجموعات التي تشكل معاً معظم القوى العاملة. يغطي قانون سلك الخدمة المدنية العامة الموظفين العموميين. يحظر القانون عمومًا التمييز ضد النقابات، بما في ذلك حظر فصل العمال لاشتراكهم في الأنشطة النقابية.

رغم أنه يجوز للنقابات أن تتفاوض على تسويات الأجور نيابة عن أعضائها، وأن تلجأ إلى الإضراب أو إجراءات أخرى لتحقيق مطالبها، إلا أنه يحق للعمال الإضراب فقط عند فشل المحاولات السابقة للتفاوض والتحكيم. ويجب أن يعطي العمال إشعاراً مسبقاً لرب العمل والحكومة وأن يحصلوا على موافقة كتابية مسبقاً من المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات عمال اليمن. لا يجوز تنفيذ الإضرابات "لأغراض سياسية". يجب تقديم اقتراح الإضراب إلى 60 بالمائة على الأقل من جميع العمال المعنيين، والذين يجب أن يصوت 25 بالمائة منهم لصالح الإضراب من أجل أن يحدث.

لم تطبق الحكومة القوانين المتعلقة بحرية تكوين الجمعيات والحق في المفاوضة الجماعية.

ورغم أن الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن لا يتبع الحكومة بطريقة رسمية، إلا أنه الاتحاد الوحيد الرسمي الموجود في البلد وقد عمل مع الحكومة لحل النزاعات العمالية. وكانت قدرة أية نقابة على الإضراب تعتمد في الممارسة العملية على قوتها السياسية. وكثيراً ما اتهمت السلطات النقابات والجمعيات، إبان عهد الحكومة الانتقالية، بالارتباط بأحزاب سياسية معينة.

ب. حظر العمل القسري أو الإجباري

ينص قانون العقوبات على عقوبة بالسجن لمدة تصل إلى 10 سنوات لأي شخص "يبيع أو يشتري أو يقدم كهدية [إنساناً] أو يتاجر بالبشر." إن التركيز الضيق لهذا القانون المُنحصر فقط في صفقات الإتجار ونقل الأفراد يعني أن القانون لا يُجرّم الكثير من أشكال العمل القسري.

لم تطبق حكومة الجمهورية اليمنية القانون بشكل فعال بسبب النزاع المستمر والافتقار للموارد.

على الرغم من أن المعلومات كانت محدودة، وردت تقارير عدة في الماضي عن العمل القسري في كل من المناطق الحضرية والريفية. أشارت بعض المصادر إلى استمرار ممارسة العبودية التقليدية (تجارة الرقيق) التي يتم فيها الاتجار بالبشر كمتلكات. ولا توجد إحصاءات رسمية توضح هذه الممارسة. أفادت المصادر أنه قد يكون هناك عدة مئات من الرجال والنساء والأطفال يباعون أو يتم توريثهم كعبيد في محافظتي الحديدة والمحويت. وتم إرغام الأطفال في بعض الحالات على الخضوع للاسترقاق المنزلي وعلى العمل في القطاع

الزراعي (يرجى مراجعة القسم 7.ج). كما أرغمت النساء على الخضوع للعبودية المنزلية وعلى امتهان الدعارة.

كان العمال المهاجرون واللاجئون عرضة للعمل القسري. على سبيل المثال، تم إجبار بعض الإثيوبيين والإريتريين والصوماليين على العمل في مزارع القات (القات نبات مزهر يحتوي على منشطات)؛ وربما تم استغلال بعض النساء والأطفال من بين هؤلاء السكان في الاستعباد المنزلي.

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص على وصلة الإحالة الإلكترونية:

<https://www.state.gov/trafficking-in-persons-report/>.

ج. حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن العمل

يحظر القانون عمالة الأطفال، لكن الحكومة لم تطبق بنود هذا القانون بطريقة فعالة. وكانت وحدة مكافحة عمالة الأطفال داخل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل هي الجهة المسؤولة عن تطبيق وإنفاذ القوانين واللوائح الخاصة بعمالة الأطفال.

الحد الأدنى لسن العمل في البلاد 14 عامًا أو لا يقل عن سن إكمال التعليم الإلزامي، الذي هو 15 عامًا بشكل عام.

ولا يجوز تشغيل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة بعمود رسمية لأكثر من ست ساعات في اليوم، مع الحصول على ساعة راحة بعد أربع ساعات متواصلة من العمل، في أيام الأسبوع بين الساعة 7 صباحًا و 7 مساءً.

كانت عمالة الأطفال شائعة، بما في ذلك أسوأ أشكال العمالة. ووفقًا لدراسة أجرتها منظمة العمل الدولية عام 2013، وهي أحدث بيانات متوفرة، يوجد أكثر من 1.3 مليون طفل ضمن القوة العاملة.

وقد اضطر الأطفال في المناطق الريفية إلى العمل في زراعة الكفاف، بسبب فقر الأسرة والممارسات التقليدية. أما في المناطق الحضرية فقد عمل الأطفال في المحلات والورش وفي بيع السلع وكمتسولين في الشوارع. كما عمل الأطفال أيضًا في بعض القطاعات الصناعية وفي البناء. أجبرت الظروف الاقتصادية الضعيفة المستمرة مئات الأطفال على البحث عن عمل في قطاعات خطيرة مثل صيد الأسماك، والبناء، والتعدين. ووردت تقارير بأن الأطفال عملوا في ظروف خطيرة في مقالب النفايات. ووفقًا لمنظمة هيومان

رايتس ووتش، كان ما يقرب من ثلث المقاتلين في البلاد دون سن الثامنة عشر (يرجى مراجعة القسم 1. ز، الجنود الأطفال).

يرجى أيضا مراجعة تقرير وزارة العمل الأمريكية "استنتاجات حول أسوأ أشكال عمالة الأطفال" على وصلة الإحالة الإلكترونية: <https://www.dol.gov/agencies/ilab/resources/reports/child-labor/findings> وقائمة وزارة العمل حول البضائع التي ينتجها الأطفال أو العمل القسري على وصلة الإحالة الإلكترونية: <https://www.dol.gov/agencies/ilab/reports/child-labor/list-of-goods>.

د. التمييز في العمالة والمهن

لا يعالج قانون العمل التمييز في التوظيف على أساس الميول الجنسية، أو الرأي السياسي، أو الأصل القومي، أو الأصل الاجتماعي، أو الهوية الجنسية، أو الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، أو غيرها من الأمراض المعدية. كان التمييز على أساس العرق ونوع الجنس والاحتياجات الخاصة يمثل مشكلة كبيرة في التوظيف والعمالة المهنية. يخصص القانون 5 بالمائة من الوظائف الحكومية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، ويلزم القانون الجامعات بقبول الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في الجامعات، وينص على إعفائهم من دفع المصاريف الدراسية، وينص على جعل مباني المدارس صالحة لدخول الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إليها واستخدامها. لم يكن واضحا إلى أي مدى قامت السلطات بتطبيق تلك القوانين.

وكان التمييز العنصري والتوظيفي ضد المهمشين يمثل مشكلة. واجه الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة تمييزاً أثناء التوظيف والوصول المحدود إلى مكان العمل (يرجى مراجعة القسم 6). يجوز للعمال الأجانب الانضمام إلى النقابات ولكن لا يجوز انتخابهم للمناصب. كانت المرأة غائبة تقريباً عن سوق العمل الرسمي، حيث بلغ معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة 6 بالمائة.

هـ. ظروف العمل المقبولة

لا يوجد حد أدنى معمول به للأجور في القطاع الخاص. كان الحد الأدنى للأجور في الخدمة المدنية أكثر من مستوى دخل الفقر المقدر؛ ومع ذلك، لم تُدفع رواتب الموظفين المدنيين بشكل ثابت لعدة سنوات، وكان معظمها لا يكفي لتلبية احتياجات عائلة كبيرة.

يحدد القانون الحد الأقصى لساعات العمل بـ 48 ساعة أسبوعياً، بحيث لا تتجاوز ساعات العمل في اليوم ثماني ساعات؛ بيد أن العديد من الورش والمحلات التجارية تتبع نوبات عمل تمتد من 10 إلى 12 ساعة يومياً دون أن تتعرض لعقاب. وكانت مدة ساعات العمل الأسبوعية لموظفي الحكومة 35 ساعة، بواقع سبع

ساعات يومياً، من يوم الأحد إلى يوم الخميس. ويشترط القانون دفع أجور إضافية للعمل الإضافي، والسماح للعمال بإجازات مدفوعة، ويحظر العمل الإجباري أو المفرط.

يحدد القانون معايير الصحة والسلامة المهنية. وينص أنه يجب على كل صاحب عمل توفير ظروف عمل آمنة وصحية مناسبة للعمال. يعترف القانون بحق العمال في إبعاد أنفسهم عن ظروف العمل الخطرة، ويمكن للعمال الطعن في فصلهم من العمل لقيامهم بذلك أمام المحكمة. لا تنطبق قوانين السلامة على خادمت المنازل، والعمال المؤقتين، والعاملين في القطاع الزراعي.

كان تطبيق الحكومة لقانون العمل ضعيفاً إلى غير موجود؛ ولم تكن العقوبات، في حال إنفاذها، كافية لردع الانتهاكات. كانت ظروف العمل بصفة عامة سيئة، كما شاعت المخالفات المتعلقة بالأجور وساعات العمل الإضافي. عادة ما واجه العمال المهاجرون الأجانب، والشباب، والنساء ظروف عمل أكثر استغلالية. كانت ظروف العمل سيئة في القطاع غير الرسمي، الذي شمل 89 في المائة من القوى العاملة. لم ترد أية معلومات موثوقة عن الحوادث أو الوفيات المرتبطة بالعمل خلال العام.